

فى موضوع الحوار بين الحضارات

سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين

فى الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحداثة

دكتور/ بهاء الدين محمود محمد منصور (✉)

هذه مقالة علمية، تهدف إلى التحليل والمقارنة لبيان مدى صلاحية سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة كأساس لثقافة سياسية تقيم دولة بمفهوم الدولة الحديثة وتؤدى أداء يغطى مجالات عملها بكفاءة، وتهدف المقالة أيضاً إلى بيان أن هذه السنة هى الأصل الإسلامى فيما أمر الله به من علاقة شرعية بين الحكام والمحكومين وبينها الرسول الكريم فى سنته واتبعه خلفاؤه الراشدون فى الحكم والإدارة.

هناك سنة واضحة للرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة وفى التعامل مع الرعية، وفى موضوع العلاقة بين الحكام والمحكومين، لا يتسق مع الإطار العام للمعاملات الإسلامية وحدودها إلا مذهبهم والأحرى بالمسلمين الحريصين على إتباع سنة الرسول الكريم فى العبادات والمعاملات الاجتماعية، أن يحرصوا أيضاً على سنته فى الحكم والإدارة وأساسها تجنب البغى على الآخرين مستغلين السلطة أو النفوذ وهما فى الأساس أمانة استأمنهم الله عليها، وتجنب جرائم التبرع من السلطة ظاهرة وباطنة، عينية وغير عينية، مالية وغير مالية، سنة يلتزم بها الغفير والوزير ورئيس الدولة، وفى إتباعها إصلاح أخلاقى نحن فى أشد الحاجة إليه للإصلاح فى عصرنا هذا، فضلاً عن أنه، وبطبيعته، أساس أخلاقى لثقافة سياسية تقيم دولة بمفهوم الدولة الحديثة تقوم على كفالة حرية الرأى لكل من يريد أن يساهم بأمانة، ولا يضار أحد بعد ذلك لاختلافه فى الرأى أو الدين، طالما يحترم النظام العام للدولة وهو الأساس المتين لأى

إصلاح سياسى يجعل النظام العام والقرارات السياسية والاقتصادية والتعليمية لصالح الأمة وليس لصالح القلة صاحبة النفوذ بما يؤدى إلى أن تغطى الدولة مجالات عملها بكفاءة، بل إن الرسول الكريم قد سن سنة عظيمة عند وفاته برد المظالم، وإن لم يظلم أحداً، حيث حرص على أن يلقي ربه وليس لأحد من الرعية أن يطلبه بمظلمة؛ درهماً ولا ضربة سوط ولا شتمة عرض أو ما دون ذلك.

ومع إدراكنا أن السنة المطهرة قد اتبعت في عهود الخلافة الراشدة كلها. أيام أبى بكر وعمر وعثمان وعلى بل وعمر بن عبد العزيز رضوان الله عليهم جميعاً إلا أننا اكتفينا بذكر التطبيقات من ولاية كل من أبى بكر وعمر رضى الله عنهما باعتبار أنهما المؤسسين لمنهج الاتباع لسنة الرسول الكريم فى الحكم والإدارة.

١- مقدمة

تبدأ قصة الخلق بخلق آدم عليه السلام فى الجنة، التى أذن الله له فيها بكل شيء عدا شجرة واحدة، لا يقربها بأمر الله، ولكنه، وبظن منه بأن له مصلحة فى ذلك، وسوس له الشيطان فخرج عن أمر ربه، وأثماً كان تأويل معنى هذه الشجرة، فإن المعنى الذى لا يخطئ هنا هو أن الله حدوداً لا يخرج عنها من يريد أن يعيش فى ملكوته، وفى طاعته، وفى ولايته.

يتهم المسلمون اليوم بأنهم لا يتناسبون مع الحداثة التى أتت للإنسان بالرفاهية والقيم التى تعلو من شأنه، هذه الحداثة والحضارة أقامها الإنسان بجده واجتهاده. وآتاه بعلم من عنده، ومن حقه أن يدافع عنها ضد كل من تخلف عن ركبها، بل وكثيراً ما يعلن هؤلاء المتحضرين صراحة أنهم نسوا الله، فسلوكوا سلوكاً آدمياً أصيلاً بالاندفاع إلى ما يظنون بأنه مصلحتهم.

إلى هؤلاء الذين نسوا الله صراحة، وإلى المسلمين، يتقدم مؤلف هذه المقالة لبيان أن سنة الخلفاء الراشدين في الحكم، ليست إلا إتباعاً دقيقاً لسنة رسول الله ﷺ في الحكم والقيادة مجتمع المسلمين، وأن كليهما لم يسلكا إلا ما أمر الله به في كتابه العزيز . إلى الذين نسوا الله صراحة، وإلى المسلمين، ونحن نتذكر ما أمر الله به من حدود، يترك المؤلف لهما الحكم لبيان ما إذا كان في الاستجابة لله ولرسوله ما يحمينا نحن البشر أم لا، بل والمقارنة بين إتباع سنة الخلفاء الراشدين في الحكم، وما أتت به الحداثة البشرية. أيهما أقيم للحضارة ورفاهية الإنسان وإعلاء شأنه، أقول ذلك دفاعاً عن الإسلام وليس عن المسلمين، لعل في البشر جميعاً مسلمين وغير مسلمين، قوماً يحبهم الله ويحبونه فيرعون حدوده ولا يقربونها.

تحتل الدولة موقعاً محورياً في العمل الاجتماعي بمفهومه الشامل. وهو اجتماع البشر مع بعضهم البعض من أجل تبادل المصالح. وتعظيم أنفسهم ورفاهيتهم. ولن نستطيع أن نفهم سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة دون أن نقرأها في سياق مجالها الصحيح داخل مفهوم الدولة الحديثة ومجالات عملها كما بينها علم السياسة، وكيف أن تحديث الدولة، هو ضرورة، وليس زينة والإضاع كل استقلال واقتصاد وثقافة.

الهدف من هذه الدراسة هو بيان أن هناك سنة للرسول الكريم في الحكم والإدارة، وأن هذه السنة نفسها هي التي اتبعها الخلفاء الراشدون من بعده في نفس موضوع الحكم والإدارة، وأيضاً أن هذه السنة لها خصائص واضحة تتسق تمام الاتساق مع كل ما جاء بالقرآن الكريم وكل صحيح في الدين والشرع الإسلامي، وعلى كل مسلم أن يتبعها في سلوكه الشخصي، شأنها في ذلك شأن كل السنن الشريفة الأخرى، فكل منا يتمتع بسلطة ما حتى ولو كانت سلطة جندي في الدولة أو نفوذ (وهو المفهوم الأوسع لممارسة التأثير على الآخرين)، وإن لم يكن لديه سلطة ولا نفوذ فعليه ألا يشارك في ما أنكره الرسول الكريم، فيحرم كل مسلم على نفسه ما حرمه

الرسول ويحيى ما أحياه، ومقارنة هذه الخصائص مع مفهوم الدولة الحديثة ومجالات عملها لبيان لما فى إحيائها من رفع لكفاءة الدولة وتحديث لأدائها.

تقدم هذه المقالة؛ مفهوم الدولة الحديثة ومجالات عملها كما هو فى العلوم السياسية؛ الإطار العام للمعاملات فى الإسلام، ثم بياناً لسنة الرسول الكريم ﷺ فى الحكم، وبياناً لسنة الخلفاء الراشدين فى الحكم والإدارة من بعده، ونقيضاً لكل ذلك تعرض المقالة خصائص الحكم الذى لعنه الله جملة وتفصيلاً، وتوعد القائمين عليه بأشد العذاب وهو نموذج الحكم الفرعونى، ثم نصل إلى الخلاصة من المقالة.

٢- مفهوم الدولة الحديثة ومجالات عملها

تحتل الدولة موقعاً محورياً فى العمل الاجتماعى بمفهومه الشامل، وهو اجتماع البشر مع بعضهم البعض من أجل تبادل المصالح، وتعظيم أمنهم ورفاهيتهم، ولا يوجد مجتمع له صفة الدوام والثبات وله خصائصه الثقافية والاقتصادية والاجتماعية المقننة، إلا وله دولته المستقلة التى تعبر عن هذه الأمور الخاصة وتحافظ له عليها، من أجل ذلك لا يوجد مجتمع إلا وله أفكاره السياسية العامة السائدة، أو ما نسميه اليوم بالثقافة السياسية^(١)، وقد قام أرسطو الذى يعتبر الأب الشرعى لعلم السياسة، وتحديداً لعلوم تحليل النظم السياسية^(٢)، باعتماد معيارين لتصنيف النظم السياسية، هما: عدد المشاركين فى السلطة، ونوعية التوجه الذى يأخذون به^(٣).

أيضاً، ونظراً لأن الناس لم يجتمعوا فى الدولة إلا لتحقيق مطالب لهم وحاجات، فإن هناك دائماً المثال (الأعلى)، والواقع، أى أن هناك النظرية السياسية المعيارية أو الغائية، والنظام السياسى؛ وذلك باستخلاص الأساس النظرى لما يجرى من علاقات

(١) «تطور النظام السياسى فى مصر، ١٨٠٣ - ١٩٩٩». د. على الدين هلال. مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، ٢٠٠٢. ص ٧.

(٢-٣) المرجع السابق.

سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة. بيان لعناصر الحداثة
د/ بهاء الدين محمود محمد منصور

تشكل النظام السياسي على الواقع^{١١}. ولعل الفارق بين الجمهورية لأفلاطون،
والسياسة لأرسطو هو الفارق بين النظرية السياسية المعيارية أو الغائية، والنظرية
السياسية الوضعية (الامبريقية)^{١٢}.

النظام السياسي^{١٣}: هو نسق من العمليات والتفاعلات التي تتضمن علاقات
سلطة بين الفئة الحاكمة من ناحية والمواطنين أو الجماهير من ناحية أخرى (وبين الفئات
والجموعات التي تشكل هرم السلطة بعضها البعض الآخر). هذه العلاقات تحدث في
نطاق عدد من الأطر القانونية والأعراف المؤسسية (تشكل نظاما وتقليدا لهذه
العلاقات)، والتي تتأثر أشد الأثر بالأيديولوجية والثقافة السياسية السائدة (فالحكام
والمحكومون ليسوا إلا بشرًا، ولا يمكن أن يسلكوا سلوكًا يشكون في سلامة جدواه
لأنفسهم، ولا يتمشى مع قيمهم).

في ظل هذه العلاقة تقوم النخبة الحاكمة التي تتولى مقاليد السلطة باتخاذ
القرارات وتحديد السياسات كما تقوم بتنفيذها. ويقوم المواطنون بمهمة المشاركة
السياسية التي قد تقل أو تزيد والتي تختلف صورها وأشكالها من نظام لآخر، للتأثير على
هذه القرارات أو لمراجعة بعض جوانبها. وكذا، للرقابة على عملية التنفيذ والمحاسبة
على النتائج.

في هذا السياق يمكن الحديث عن ثلاثة مجالات ومهام أساسية للنظام السياسي،
حيث يتم أدائها من خلال عملية الهيمنة التي يمارسها في الدولة^{١٤}:

١-٢) «تطور النظام السياسي في مصر. ١٨٠٣ - ١٩٩٩» المرجع السابق.

٣-٤) «تطور النظام السياسي في مصر. ١٨٠٣ - ١٩٩٩»، مرجع سبق ذكره، ص ٨.

أ - النظام السياسي كآلية لحل الخلافات وإقرار القانون والنظام :

هذه هي الوظيفة التنظيمية القهرية للنظام، فكل نظام سياسي يقوم بوضع القواعد القانونية لتنظيم العلاقات القانونية الاجتماعية، كما يمتلك القدرة على توقيع الجزاء على الخارجين عن هذه القواعد. فالوظيفة الأولى للنظام السياسي هي الحماية وتوفير الأمن للمواطنين داخلياً، وحماية إقليم الدولة إزاء الأعداء خارجياً .

إن احتكار القوة المسلحة واستخدام العنف هو أحد الخصائص الأساسية للدولة، وبالتالي فإن فشل الدولة في فرض النظام والقانون بالداخل أو الفشل في حماية حدود الدولة مع الخارج، هو موقف لا يتحمله أحد، ويأذن بانتهاء النظام السياسي فهما أساس وجوده، وهما أساس قبول المواطنين بممارسة السلطة عليهم من قبل النخبة الحاكمة المتمتعة بالسلطة^{١١}.

ب - النظام السياسي كآلية لتوزيع الموارد في المجتمع:

علم السياسة، شأنه في ذلك شأن علم الاقتصاد، يرتبط بمشكلة الندرة في المجتمع، حيث المطالب دائماً أقل من الموارد مما يخلق مشكلة التناحر والتنافس على المنافع والموارد باعتباره أمراً طبيعياً للأفراد والجماعات في المجتمعات البشرية. ويوفر النظام السياسي الآلية والمعايير اللازمة لترتيب الأولويات وتوزيع الموارد وتنظيم الأنشطة الاقتصادية، بما يسمح بعدالة التوزيع وتعظيم المنافع وحسن استغلال الموارد، وإن كانت المشكلة هنا هي في الأصل مشكلة اقتصادية، إلا أن تنظيم وإدارة اقتصاد الدولة نفسه، يقع في سلطة وتحت إشراف وتنفيذ النظام السياسي وسلطاته المتحكمة، حتى إن من يملك السلطة السياسية، يستطيع أن يتحكم في من يحصل على ماذا ولماذا^{١٢}.

ج - النظام السياسي كآلية للتغيير الاجتماعي^{١١}:

النظام السياسي من ناحية، هو مرآة تنعكس عليها الأوضاع والمصالح والتناقضات المختلفة في المجتمع، كما تنعكس عليها الآراء والأفكار والمعتقدات الذائعة فيه. ولكن النظام السياسي لا يكتفى بهذا الدور، بل يمكن للنخبة الحاكمة أن تعيد تشكيل المجتمع وفقاً لرؤية أيديولوجية أو تصور سياسي هذا ما حدث في الدول التي شهدت ثورات اجتماعية، ووصلت إلى الحكم فيها نخبة سياسية ذات توجهات أيديولوجية^{١٢}.

وحتى لو لم تهدف السلطة السياسية إلى إحداث التغيير بنفسها وبفعل سلطتها المباشرة، فهي على الأقل ومن خلال النظام السياسي وسلطاته المتحكمة تنظم وتشرف على نظم التعليم ونظم الإعلام في الدولة بما يسمح بتسهيل انتشار أفكار معينة أو تعوق انتشار أفكار أخرى.

والخلاصة في مفهوم الدولة الحديثة ومجالات عملها هي أنه لا يوجد من يستطيع أن يتحمل انهيار الدولة لأنه لا يوجد من يتحمل انعدام النظام بالداخل أو انعدام الدفاع أمام أخطار الخارج، وبالتالي فإن الكل يتكاتف للحفاظ على السلطة القهرية للدولة، التي يمارسها على الواقع النخبة الحاكمة، ولكن يجب أن توضع الضوابط لعدم انحراف النخبة الحاكمة بمجالات عمل الدولة في الاقتصاد وتوزيع الموارد، أو بمجالات الثقافة لخدمة مصالح النخبة الحاكمة، وهو أمر قد يحدث على حساب الحكوميين، وربما على حساب المصلحة العليا للدولة على المدى الطويل، من أجل ذلك، حرصت الدول الحديثة على وضع أساس لمشاركة المواطنين في السياسة، لتنظيم تأثيرهم على قرارات النخبة الحاكمة، ولمراجعة أعمالهم، والرقابة على التنفيذ والمحاسبة على النتائج، وكما لا يستطيع أحد أن يتحمل انهيار الدولة، كذلك لا يستطيع أحد في أي من الدول

الحديثة أن يقبل أن يترك حبل السلطة على غاربه للحكام، وهو الأمر الذي يستند على مفهوم الديمقراطية، والدول الحديثة بهذه الخصائص أقدر على أداء مهامها من الدول المتخلفة التي يحصل فيها الحكام على السلطة دون محاسبة، ولا يوجد من يراجعهم عند انحرافهم بسلطة الدولة في مجالات توزيع الموارد، أو الثقافة، وغالبا ما ينتهي الانحطاط في الأداء إلى فشل الدولة المتخلفة في المحافظة على استقلال الدولة أمام الدول الحديثة ذات الأداء القوي المتميز بالكفاءة.

أما بخصوص مفهوم الديمقراطية^{١١}، فقد استقر الفكر السياسي والاجتماعي على أن الديمقراطية تتجاوز الأشكال الدستورية والتنظيمية المرتبطة بها (تعدد الأحزاب - جماعات المصالح ومؤسسات المجتمع المدني - الحريات العامة - الانتخابات الدورية كآلية لتغيير الحكومة - استقلال القضاء) إلى اعتبارات ثقافية وقيمية، وهى ما تسمى عادة بالثقافة السياسية^{١٢}.

والنظم الديمقراطية تستند إلى القانون^{١٣}، الذى يطبق على الجميع بالمساواة. لا فرق بين حكام ومحكومين، ولا اختلاف بين ما هو مكتوب فى صحيح القانون والدستور وما يطبق على الواقع، وتستند أيضا إلى وجود الاتفاق العام حول قواعد العملية السياسية وشكل الحكم. والنظام الديمقراطي لا تحميه القوة المسلحة بقدر ما يحميه التزام الفاعلين السياسيين بقواعد هذه العملية وفقا للدستور والقانون، حيث تدرك غالبية الأفراد الذين ينتشرون على جانبي أصحاب السلطة والمحكومين، أهمية المحافظة على هذه الأمور من أجل وجودهم ومصالحهم الجوهرية.

وهكذا فإن هناك مجموعة من الأفكار والمفاهيم والقيم تشكل الثقافة السياسية الديمقراطية، وبدون توافرها فى مجتمع ما، فإن المؤسسات الديمقراطية تكون نتاجاً مصطنعاً لا يستند إلى جذور فى الواقع الاجتماعى تصونه وتحميه^{١٤}.

سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحداثة
د/ بهاء الدين محمود محمد منصور

وفي هذا الإطار، فإن التعددية الحزبية والسياسية^{١١}، على سبيل المثال، تجد أساسها الفكري في قيمة التسامح والقبول بالآخر، وأنه لا توجد جماعة سياسية أو تيار سياسي يحتكر الحقيقة أو الحل الوحيد في القضايا التي تواجه المجتمع. والحق في الانتخابات يستند أيضاً إلى الاعتقاد في عقلانية الإنسان ورشده وقدرته على الاختيار بين البدائل، كما أن هذا الحق يستند إلى مبدأ المساواة بين البشر بغض النظر عن الجنس أو اللون أو العرق أو الدين^{١٢}.

وهكذا نصل إلى أن جوهر بناء الدولة الحديثة الناجحة في مجالات عملها الثلاثة، هو وجود شعب يمتلك الثقافة السياسية التي ترفض، أو على الأقل لا تساند طغيان الحكام بسلطة الدولة، وتحرم عليهم إدارة مجالاتها الثلاثة السلطة والاقتصاد والثقافة، لحساب أنفسهم، وتؤدي إلى مساندة حق كل فرد في الدولة مهما قل نصيبه في السلطة أو النفوذ، في المشاركة بالرأى، أو هو ما يعرف بحق التعبير لكل فرد. فهل يوجد طريق آخر غير النقل عن الفكر والقيم الغربية المبنية على التفلسف والتي تحتاج إلى مجتمعات مثقفة خالية من الأمية للتقارب مع هذه الثقافة، هذا فضلاً عن أن النقل عن الغرب يحمل في طياته تيارات ما بعد الحداثة، والتي مثلها الصارخ تبنى الأمم المتحدة حرية الشذوذ الجنسي باعتباره صورة من صور المساواة وعدم احتكار الحقيقة، بما يمثله ذلك من تحدٍ لقدرات الفهم والتفلسف، بما يتفوق على ما لدى الفرد المتوسط في دولة نامية، يحصل بالكاد على بعض التعليم. نحن نحتاج إلى مصدر سهل الفهم نقيم عليه قيم المجتمع السياسية، بما يؤدي إلى بناء الدولة الحديثة، فهل نجد في التراث الإسلامي ما يسمح بذلك.

٢- الإطار العام للمعاملات في الإسلام

يهدف الإسلام إلى العدل في كافة المعاملات الخاصة بالسلطة وتداولها واستخداماتها، كما يهدف إلى ذلك أيضاً في كافة المعاملات المالية والاقتصادية؛ حيث

(٢٠١) المرجع السابق. ص ٢٩١، ٢٩٢.

يقول الله في محكم آياته:

﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ
الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ [الحل، ٩٠].

﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ
تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۚ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ۝

[النساء، ٥٨]

﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَابِئًا بِالْقِسْطِ ۚ لَا
إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [آل عمران، ١٨].

﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّنَ بِغَيْرِ حَقٍّ
وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ
أَلِيمٍ ﴾ [آل عمران، ٢١].

﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ
النَّاسُ بِالْقِسْطِ ۚ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ
اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ ۚ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴾ [الحديد، ٢٥].

وعن الرسول الكريم يقول:

﴿ فَلِذَلِكَ فَادْعُ ۖ وَاسْتَقِمْ ۖ كَمَا أُمِرْتَ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ۖ وَقُلْ ءَامَنْتُ
بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمْ ۖ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ ۖ لَنَا

سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحداثة
د/ بهاء الدين محمود محمد منصور

أَعْمَلْنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ اللَّهُ تَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ
الْمَصِيرُ ﴿الشورى، ١٥﴾.

وبخصوص السلطة والنفوذ فقد حرم الله البغى بغير الحق ولم يعط هذا الحق لأحد
من الأنبياء وبالتالي لا حق لحاكم أو موظف عام بالبغى على محكوم ممن يمارسون عليهم
السلطة. ويقول الله فى محكم آياته:

﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ
بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنْزَلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا
لَا تَعْمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

ويأمر الله سبحانه وتعالى بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء
والمنكر والبغى، (انظر سورة النحل، آية ٩٠، بالفقرة السابقة) فإذا مكن لأحد منهم
سلطة، فيصفهم الله تعالى:

﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا
بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ [الحج، ٤١].

أما بخصوص التعامل فى الأموال والتبادل الاقتصادى فقد حرم الله أكل أموال
الناس بالباطل حيث يقول فى محكم آياته :

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا
أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ
رَحِيمًا﴾ [النساء، ٢٩].

أما عن التلاعب في الكيل والميزان وبخس الناس أشياءهم لأكل حقوقهم في تبادل السلع الاقتصادية، فأمر الله واضح:

﴿ وَيَقَوْمُ أَوْفُوا أَلْمِكَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ ۖ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [هود، ٨٥].

ويقول:

﴿ وَبِلِّ الْمُطْفِفِينَ ۖ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۖ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۖ أَلَا يَظُنُّ أُولَٰئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ ۖ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ۖ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ۖ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفَجَارِ لَفِي سِجِّينٍ ﴾ [المطففين، ١-٧].

ويختص الله سبحانه وهو العليم الخبير بالتحذير للإدلاء بأموال الناس بالباطل للحكام، حيث يقول في محكم آياته:

﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة، ١٨٨].

وأوجب أيضا المحاسبة بين الناس على الأموال حفاظا على حقوق العباد حيث يقول سبحانه وتعالى:

﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنُمُ بَيْنِي إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَآكْتُبُوهُ ۖ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ۖ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ۖ فَلْيَكْتُبْ وَلْيَمْلِكِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا

يَبْخَسُ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا
يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ ۚ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ
رَجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ
الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ۚ وَلَا يَأْبَ
الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْعَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ۚ
ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا ۚ إِلَّا أَنْ تَكُونَ
تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ۚ
وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ۚ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ۚ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ
بِكُمْ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ ۚ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿[البقرة: ٢٨٣]

والشيء بالشيء يذكر، فإذا كان الله سبحانه وتعالى قد حرم أكل أموال الناس
بالباطل في تبادل السلع والخدمات المالية والاقتصادية بل يجب أن يتعفف من يستطيع
أكل أموال الناس بالباطل عن ذلك ابتغاء وجه الله سبحانه وتعالى وابتغاء شرعه، فإن من
باب أولى أن تكون طاعة الله في موضوعات السلطة وتداولها أشد لأن عدم العدل فيها
ينتج عنه اعتداء على حرمان الأبرياء وحرمانهم أى هو ارتكاب جرائم النفس بوساطة
الأقوياء ظلماً وعدواناً على الضعفاء وهى أشد من ارتكابهم جرائم الأموال فى حق
الضعفاء ظلماً وعدواناً.

فإذا اختلفوا فإن أساس التقاضى العادل وأركانها يرعاها الله بنفسه فى آيات
محكمات ويتوعد الخارج عن هذه الأسس أشد العذاب، حيث تقع كل هذه المعاملات
على أساس متين من وجوب القسط فى الشهادة وعدم كتمها وتحريم قول الزور، وتلك
أهم أسس إقامة العدل فى جميع المعاملات بين الأفراد وفى ساحات القضاء بل تكفى

وحدها لإقامة مجتمع العدل والاستقامة، حيث يأمر الله سبحانه من يتكلم أن يعدل فيما يقول، انظر الآية الكريمة :

﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ ۚ وَأَوْفُوا
الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ ۚ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا
وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۚ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّيْكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ
تَذَكَّرُونَ ﴾ [الأنعام، ١٥٢]،

وأيضاً:

﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ ۚ وَلَا
يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ
وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [المائدة، ٨]

وأيضاً أمر بعدم كتم الشهادة:

﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَيْنَ مَقْبُوضَةً ۚ فَإِنْ أَثِمَ بَعْضُكُم
بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمْنَتَهُ ۚ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ ۚ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ
وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ ءِثِمٌ قَلْبُهُ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة، ٢٨٣].

أما القصاص فالمبدأ واضح:

﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ ۚ وَلَٰئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ
لِّلصَّابِرِينَ ﴾ [النحل، ١٢٦].

وخلاصة حكم الله وشرعه :

﴿الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا
بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحج، ٤١]،

وأيضاً:

﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ۚ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ
رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ
السُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَرَّعٍ أَخْرَجَ شَطَأَهُ
فَفَازَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيُغَيِّظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ ۗ
وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ۖ﴾

[الفتح، ٢٩]

وأيضاً:

﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ مَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا
وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [القصص، ٨٣]،

وأيضاً:

﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ
وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا
وَأَجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا﴾ [النساء، ٧٥]،

هذا هو الإطار العام للتعامل. في الإسلام. أما الإحسان بين الناس والتصدق بالمال والتنازل عن القصاص باعتباره صدقة فبالاستحباب وبالاختيار، والإجبار فيه محرم أما احترام الحقوق والدفاع عن حقوق الضعفاء خاصة فأمر واجب .

٢- نظام الحكم في الإسلام

يبنى نظام الحكم في الإسلام على الأساس المتين من المبادئ العامة للمعاملات في الإسلام، وتزداد الأمور إيضاحاً واتساقاً بدراسة المبادئ الخاصة في الحكم كما بينها القرآن وسنة الرسول الكريم ﷺ ، ثم الإضافة المحددة التي بينها الخلفاء الراشدون رضوان الله عليهم أجمعين بيانا للفرق بينهم وبين الرسول الكريم، الذي كرمه الله بالعصمة من الخطأ ذلك أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما طلبا من الناس التقويم والمراجعة. وهي إضافة تؤكد المبادئ الإسلامية المؤكدة في المساواة بين البشر جميعاً وفي الأمر بالشورى عند اتخاذ القرار، حتى لا يتناول حاكم من البشر ويدعى لنفسه ما لرسول الله ﷺ من حقوق أساسها الضمى هو العصمة من الخطأ.

٣-١: ولاية رسول الله ﷺ للقيادة في المجتمع

تولى رسول الله ﷺ القيادة وقام بكل ممارسات السلطة المركزية في مجتمع المسلمين الأوائل. وعن الرسول عامة يقول سبحانه:

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ [الأنبياء، ١٠٧،]

وأيضاً:

﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ [القلم، ٤].

كان الرسول الكريم وبحق رحمة وعلى خلق عظيم، فقد كان قرآناً يمشى على الأرض فلم يأمر أصحابه بشيء إلا وطبقه على نفسه صغيراً كان أو كبيراً وعلى الرغم من مكانته العالية بين أصحابه إلا أنه لم يختص نفسه ولا أسرته بأبهة سلطة ولا ترف مال:

﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ قُلٌّ لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا
فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ [٢٨] وَإِن كُنْتُنَّ تُرِدْنَ اللَّهَ
وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا
[الأحزاب، ٢٨، ٢٩]

ولا اعتداء على أحد بقول أو عمل حتى أحبه أصحابه وفي ذلك يقول سبحانه:

﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ
لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا
عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران، ١٥٩]

وعن الشورى يؤكد الله عن مجتمع المسلمين:

﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ
وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [الشورى، ٣٨، ٣٩]

ومعنى هذا الأمر بالشورى فى أول انطباع لمعناه العام أن يشارك أكبر عدد ممكن من
المؤمنين فى اتخاذ القرار سواء ممن يعملون فى النظام الإدارى من المختصين أو ممن تطبق
عليهم القرارات وتعنيهم نتائجها فيزداد القرار عمقا وعرضا ليشمل كل الجوانب التى
يؤثر فيها ويتأثر بها وبذلك يكون أمرهم شورى بينهم، وفى أقل معانيه ألا يمنع أحد من
إبداء رأيه ولا يضار أحد فى ذلك حتى ولو اختلف معه المختلفون.

يستطيع القارئ أن يتعرف على السيرة العطرة ويتأكد من عدل الرسول الكريم
مع أصحابه، بل ومع أعدائه أيضاً وإحسانه لهم جميعاً حتى ألف بين القلوب واستمال
كل من تعامل معه بحلمه وكرمه وعدله ودوام مشاورة المسلمين فى أمور دنيائهم مع
شرح دينهم وعدم التعدى على ثوابته حيث لا مشورة فى الثواب بل أعمال العقل فى

فهمها وتلك من ثوابت الإدارة العلمية. كتب المراجع والسيرة منهل لهذه المعلومات مما يضيق عنه مجال هذه الصفحات. ولكن يود كاتب هذه المقالة أن يؤكد على نقطتين حاكمتين في الموضوع ؛ الأولى في ذكر الخبر عن بدء مرض رسول الله ﷺ الذي توفي فيه والثانية أنه تصدق بكل ما في بيته لأن الأنبياء لا يورثون ولكل منهما دلالة العظيمة.

أما في ذكر الخبر عن مرض رسول الله الذي توفي فيه فقد ورد في تاريخ الطبري^(١)، عن الفضل بن عباس، قال : جاءني رسول الله ﷺ فخرجت إليه فوجدته موعوكا قد عصب رأسه، فقال: خذ بيدي يا فضل، فأخذت بيده حتى جلس على المنبر، ثم قال: ناد في الناس. فاجتمعوا إليه، فقال: أما بعد أيها الناس، فإني أحمد إليكم الله الذي لا إله إلا هو ؛ وإنه قد دنا مني حقوق من بين أظهركم. فمن كنت جلدت له ظهرًا فهذا ظهري فليستقد منه، ومن كنت شتمت له عرضًا فهذا عرضي فليستقد منه ؛ ألا وإن الشحناء ليست من طبعي ولا من شأني، ألا وإن أحبكم إلى من أخذ مني حقا إن كان له، أو حللني فلقيت الله وأنا طيب النفس ؛ وقد أرى أن هذا غير مغن عني حتى أقوم فيكم مراراً.

قال الفضل ثم قام فصلى الظهر، ثم رجع فجلس على المنبر، فعاد لمقاتته الأولى في الشحناء وغيرها، فقام رجل فقال يا رسول الله: إن لي عندك ثلاثة دراهم، قال أعطه يا فضل، فأمرته فجلس، ثم قال: أيها الناس، من كان عنده شيء فليؤده ولا يقول فضوح الدنيا، ألا وإن فضوح الدنيا أيسر من فضوح الآخرة.

(١) «تاريخ الطبري، تاريخ الأمم والممالك»، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، المجلد الثاني (من السنة الأولى للهجرة لغاية السنة ٣٥ للهجرة، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤٠٨ هجرية - ١٩٨٨ م، ص ٢٢٧).

سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة. بيان لعناصر الحداثة
د/ بهاء الدين محمود محمد منصور

ثم كانت الوصية التالية^١، إني لكم بشير ونذير، لا تعلوا على الله في عباده
وبلاده؛ فإنه قال لي ولكم:

﴿ تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا
فَسَادًا ۖ وَالْعِزَّةُ لِلْمُتَّقِينَ ۖ ﴾ [القصص، ٨٣].

وقال:

﴿ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ ۖ ﴾ [الزمر، ٦٠].

فقلنا متى أجلك؟ قال: قد دنى الفراق والمنقلب إلى الله وإلى سدرة المنتهى.

أما الثانية^٢، أنه كان عنده صلى الله عليه وسلم أول ما اشتد به المرض سبعة
دنانير خاف أن يقبضه الله إليه وما تزال باقية عنده، فأمر أهله أن يتصدقوا بها. ولكن
اشتغال أهله بتمريضه أنساهم تنفيذ أمره. فلما أفاق يوم الأحد الذي سبق وفاته من
إغمائه سألهم: ما فعلوا بها؟ فأجابت عائشة أنها ما زالت عندها. فطلب إليها أن
تحضرها، فوضعها في كفه ثم قال: «ما ظن محمد بربه لو لقي الله وعنده هذه». ثم
تصدق بها جميعاً على فقراء المسلمين^٣. بل إن رسول الله ﷺ قد أكد^٤: «لا نورث
ويقصد معشر الأنبياء)، ما تركناه فهو صدقة، إنما يأكل آل محمد في هذا المال»^٥.

(١) المرجع السابق، ص ٢٢٨.

(٢) «حياة محمد»، محمد حسين هيكل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١ (الطبعة السادسة عشرة).

ص ٥٠٣.

(٣) المرجع السابق ص ٥٠٣.

(٤) «تاريخ الطبري، تاريخ الأمم والممالك»، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٦.

(٥) المرجع السابق ٢٣٦.

وهكذا كانت ولايته صلى الله عليه وسلم، لا ظلم ولا تمتع بسلطة ولا مال ؛ يأكل مما يأكل عامة المسلمين ويلبس مما يلبس عامتهم من يدخل عليه في أصحابه لا يعرفه من بينهم حيث لا يميز نفسه في مجلسه ولا ملبسه وعند الوفاة تصفية لأى حقوق تخص الغير وتقع لديه سواء من الحقوق الناتجة عن ممارسة السلطه والنفوذ أو الناتجة عن الولاية فى المال العام، ثم تأكيد لكل ذلك بأن يلقي ربه دون أن يورث شيئا لأهله.

٢-٣: ولاية الخلفاء الراشدين للقيادة فى المجتمع

لم تختلف ولاية الخلفاء الراشدين عن ولاية رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث العفة عن الاستفادة من أبهة السلطة أو التمتع بالنفوذ أو التزبح من السلطة بأى شكل كان بل كانت أمانة وتكليفاً تحملوه أماً فى الثواب من الله سبحانه وتعالى وسيرتهم العطرة متاحة لمن يطلبها فى كثير من المراجع. ولكن الإضافة التى حرص على إضافتها صاحباً رسول الله ﷺ؛ أبو بكر وعمر رضى الله عنهما، خاصة أنهما تعاقبا على الحكم من بعده ولتكون دستوراً لمن يتولى أمر المسلمين من بعدهم : هى حق الرعية فى محاسبة الحاكم على السلطة المفوضة إليه وتقويمه والمرجع فى ذلك له ولهم هو القرآن الكريم وسنة رسول الله ﷺ بعد ذلك، هو الانضباط فى نظام الدولة الإسلامية، وهذا هو الفهم الصحيح كما أدركه وأوضحه صاحباً رسول الله ﷺ.

انظر إلى أول ما نطق به سيدنا أبو بكر الصديق فور توليه الخلافة عن رسول الله ﷺ^{١١}:

«قال: نادى منادى أبى بكر، من بعد غد متوفى رسول الله ﷺ: ليتم بعث أسامة؛ ألا لا يبقين بالمدينة أحد من جند أسامة إلا خرج إلى الجرف. وقام فى الناس فحمد الله وأثنى عليه وقال: يا أيها الناس إنما أنا مثلكم؛ وإنى لا أدرى لعلكم ستكلفوننى ما كان

(١) «تاريخ الطبرى، تاريخ الأمم والممالك». مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٤، ٢٤٥.

رسول الله ﷺ يطيق؛ إن الله اصطفى محمداً على العالمين وعصمه من الآفات؛ وإنما أنا متبع ولست بمبتدع؛ فإن استقممت فتابعوني، وإن زغت فقوموني؛ وإن رسول الله ﷺ قبض وليس أحد من هذه الأمة يطلبه بمظلمة ضربة سوط فما دونها؛ ألا وإن لي شيطاناً يعتريني؛ فإذا أتاني فاجتنبوني؛ لا أؤثر في أشعاركم وأبشاركم، وأنتم تغدون وتروحون في أجل قد غيب عنكم علمه؛ فإن استطعتم ألا يمضي عنكم هذا الأجل إلا وأنتم في عمل صالح فافعلوا» ثم استمر رضى الله عنه في موضوعات أخرى من الشئون والنصائح العامة^(١).

انظر أيضاً كيف تعفف عن أموال المسلمين وهو في الولاية^(٢): «وكان رجلاً تاجراً (وهو أبو بكر)، فكان يغدو كل يوم إلى السوق فيبيع ويتاع؛ وكانت له قطعة غنم تروح عليه؛ وربما خرج هو بنفسه فيها؛ وربما كفيها فرعيت له، وكان يحلب للحى أغنامهم، فلما بويع للخلافة قالت جارية من الحى: الآن لا تحلب لنا منائح دارنا، فسمعها أبو بكر فقال: بل لعمرى لأحلبنها لكم؛ وإنى لأرجوا ألا يغيرنى ما دخلت فيه عن خلق كنت عليه. فكان يحلب لهم، فربما قال للجارية من الحى: يا جارية أتخبين أن أرى لك، أو أصرح؟ فربما قالت: إرع، وربما قالت: صرح؛ فأى ذلك قالته فعل؛ فمكث كذلك بالسح (أحد ضواحي المدينة) ستة أشهر؛ ثم نزل إلى المدينة، فأقام بها، ونظر في أمره فقال: لا والله، ما تصلح أمور الناس التجارة، وما يصلحهم إلا التفرغ لهم والنظر في شأنهم، ولا بد لعيالى مما يصلحهم. فترك التجارة واستفق من مال المسلمين ما يصلحه ويصلح عياله يوماً بيوم، ويحج ويعتمر. وكان الذى فرضوا له ستة آلاف درهم. فلما حضرته الوفاة، قال: ردوا ما عندنا من مال المسلمين؛ فإنى لا أصيب من هذا المال شيئاً، وإن أرضى التى بمكان كذا وكذا للمسلمين بما أصبت من أموالهم؛ فدفع

(١) المرجع السابق، ص ٢٤٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٥٤، ٣٥٥.

ذلك إلى عمر، ولقوحاً وعبداً صيقلاً، وقטיפعة ما تساوى خمسة دراهم؛ فقال عمر : لقد أتعب من بعده.

وقال علي بن محمد - فيما حدثني أبوزيد عنه في حديثه عن القوم الذين ذكرت روايته عنهم - قال أبوبكر : انظروا كم أنفقت منذ وليت من بيت المال فاقضوه عني. فوجدوا مبلغه ثمانية آلاف درهم في ولايته^{١١}.

وهكذا كانت ولايته رضى الله عنه، تماماً على سنة رسول الله ﷺ، لا ظلم ولا تمتع بسلطة ولا مال يأكل مما يأكل عامة المسلمين ويلبس مما يلبس عامتهم، من يدخل عليه في أصحابه لا يعرفه من بينهم حيث لا يميز نفسه في مجلسه ولا ملبسه مع التأكيد من لحظة بداية ولايته على الفرق بين الرسول الكريم المؤيد بالوحي والمعصوم من الخطأ وذلك الذى يخلفه من البشر، مرجعه اتباع القرآن والسنة ولا يتدع : فإن استقام فليتبعة المسلمون، وإن زاغ فليقوموه (وهذا يعنى أن من حقهم محاسبته على السلطة العامة المفوضة إليه)، وعند الوفاة تصفية لأى حقوق تخص الغير وتقع لديه سواء من الحقوق الناتجة عن ممارسة السلطة والنفوذ أو الناتجة عن الولاية في المال العام، ثم تأكيد لكل ذلك بأن يلقي ربه دون أن يورث شيئاً لأهله مما حصل عليه من المال العام.

هذا سيدنا أبوبكر، فماذا عن عمر بن الخطاب؛ من أراد أن يفهم عمر فعليه أن يستحضر الحديث الشريف: «جعل الله الحق على لسان عمر وقلبه»^{١٢}. فكان شديداً في الحق على نفسه أولاً وعلى أهل بيته ثانياً ثم على ولاته وكبار دولته، ينتصر للعدل طاعة لله سبحانه وحباً في العدل جُبَل عليه حتى أصبح علماً على ذلك، يلوذ به الضعفاء والمظلومون فينتصر لهم على كل جبار وظالم.

١) «تاريخ الطبرى، تاريخ الأمم والممالك»، مرجع سابق، ص ٣٥٤، ٣٥٥.

٢) «الفاروق عمر»، محمد حسين هيكل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦ (الطبعة الثامنة).
الغلاف.

سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحداثة
د/ بهاء الدين محمود محمد منصور

هذا أول خطاب له يخرج به إلى الناس في المسجد في ثالث أيام ولايته، يرسم به سياسة دولته^١: «ثم إنى وليت أموركم أيها الناس . فاعلموا أن تلك الشدة قد أضعفت، ولكنها تكون على أهل الظلم والتعدي على المسلمين. فأما أهل السلامة والدين والقصد فأنا ألين لهم من بعضهم لبعض، ولست أدع أحدا يظلم أحدا أو يتعدى عليه حتى أضع خده على الأرض، وأضع قدمي على الخد الآخر حتى يذعن بالحق. وإنى بعد شدتي تلك أضع خدي على الأرض لأهل العفاف وأهل الكفاف. ولكم على أيها الناس خصال أذكرها لكم فخذوني بها:

لكم على ألا أجتبي شيئا من خراجكم ولا ما أفاء الله عليكم إلا من وجهه. ولكم على إذا وقع في يدي ألا يخرج مني إلا بحقه، ولكم على أن أزيد عطاياكم وأرزاقكم إن شاء الله تعالى، وأسد ثغوركم . ولكم على ألا ألقىكم في المهالك، ولا أهرمكم في ثغوركم (أى جمعهم في الثغور وحبسهم عن العود إلى أهلهم)، وإذا غبتم في البعث فأنا أبو العيال.

فاتقوا الله، عباد الله، وأعينوني على أنفسكم بكفها عني، وأعينوني على نفسي بالأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وإحضاري النصيحة فيما ولاني الله من أمركم. أقول قولي هذا وأستغفر الله لي ولكم»^٢.

وقد سئل يوما عما يحل له من مال الله، فقال : «أنا أخيركم بما استحل منه ؛ يحل لي حلتان: حلة في الشتاء وحلة في القيظ، وما أحج عليه وأعتمر من الظهر، وقوتي وقوت أهلي كقوت رجل من قریش ليس بأغناهم ولا أفقرهم . ثم أنا بعد رجل من المسلمين يصيبني ما أصابهم». وكان يقول : «إنى أنزلت مال الله مني بمنزلة مال اليتيم،

١) «الفاروق عمر»، محمد حسين هيكل، المرجع السابق. الجزء الأول. ص ٩٣. ٩٤ .

٢) المرجع السابق.

فإن استغنييت عفت عنه، وإن افتقرت أكلت بالمعروف»^{١١}. وكان تعففه عما في بيت المال يبلغ به في بعض الأحيان حد الحرج. اشتكى يوما فوصف له العسل، وفي بيت المال عكة منه، فلما كان على المنبر قال: «إن أذنتم لي فيها وإلا فإنها عليّ حرام»^{١٢}. ورأى المسلمون ما رأوا من شدته على نفسه. فذهبوا إلى ابنته حفصة أم المؤمنين. فقالوا لها: «أبى عمر إلا شدة على نفسه وحصرًا، وقد بسط الله الرزق فليسط في هذا الفئ فيما شاء منه، وهو في حل من جماعة المسلمين». وكأنما قاربته حفصة في هواهم، فلما دخل عليها عمر أخبرته بالذي قالوا، فكان جوابه: «يا حفصة بنت عمر، نصحت قومك وغششت أباك. إنما حق أهلي في نفسي ومالي، فأما في ديني وأمانتي فلا»^{١٣}.

يستطيع القارئ أن يتأكد من صدق عمر رضي الله عنه في تطبيق هذا الدستور في الحكم من مراجعة سيرته^{١٤}،^{١٥}،^{١٦}، والتأكد من عدله ورحمته وأمانته وعفته عن السلطة والمال العام وتطبيقه هذه المبادئ على نفسه أولاً ثم أهل بيته ثم كبار رجال دولته ثم عامة الناس. هذا هو عمر رضي الله عنه، لكن نذكر من كل سيرته العطرة تلك الواقعة كيان عملي لكل سمات عصره^{١٧}:

«جاءت عمر برود من اليمن ففرقها بين المسلمين فخرج في نصيب كل رجل برد واحد ونصيب عمر كنصيب واحد منهم. قيل: واعتلى عمر المنبر وعليه البرد وقد فصله قميصاً، فندب الناس للجهاد، فقال له رجل: لا سمعاً ولا طاعة. فقال عمر: ولم ذلك؟ قال الرجل لأنك استأثرت علينا؛ لقد خرج في نصيبك من الأبراد اليمنية برد

١) «الفاروق عمر»، محمد حسين هيكل، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ١٩٤.

٢) المرجع السابق، ص ٥٦٩.

٣) المرجع السابق، ص ١٩٤.

٤) «تاريخ الطبري، تاريخ الأمم والممالك» مرجع سبق ذكره.

٥) «الفاروق عمر»، محمد حسين هيكل، مرجع سابق ذكره.

٦) «عقريّة عمر»، عباس محمود العقاد، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٦.

٧) «الفاروق عمر»، محمد حسين هيكل، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ١٩٤.

سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحداثة

د/ بهاء الدين محمود محمد منصور

واحد، وهو لا يكفيك ثوبا، فكيف فصلته قميصا وأنت رجل طويل؟ فالتفت عمر إلى ابنه قائلاً: أجب يا عبد الله. فقال عبد الله: لقد ناولته من بردى فأتم قميصه منه. قال الرجل: أما الآن فالسمع والطاعة^{١١}.

تأمل هذه الواقعة وتعجب، هذا رئيس الدولة يتعامل مع المال العام باعتبار أن له حرمة كحرمة مال اليتيم فلم يأخذ منه إلا ما تشتد حاجته إليه ومثله مثل غيره، ثم هذا رجل من العامة يحاسبه على المال العام فيجيب عليه ولا يتكبر. رئيس الدولة يسير بين الناس ويتحاور معهم بلا حراسة ولا جند ولا حملة مباخر يُسكتون له الناس، وهذا يعنى أيضا حرمة السلطة العامة حرمة مساوية لحرمة المال العام؛ أى لا تُستخدم إلا فيما فوضت له.. أما عن قبول مبدأ محاسبة رئيس الدولة (وما دونه من الموظفين العموميين) من قبل رعايا الدولة فمبدأ كان ينفذه عمر ببساطة وعفوية وكان الناس قد جبلت عليه.

وعمر هو الذى قال لعمر بن العاص: متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً وهو يقتص منه لصالح أحد أبناء البلاد التى فتحت فى عهده وهو المصرى الذى ضربه ابن عمرو وهو يظن نفسه ابن الأكرمين، وهو نفسه الذى طلب من المصرى أن يضرب عمرًا قائلاً: أحلها على صلعة عمرو، فوالله ما ضربك ابنه إلا بفضل سلطانه^{١٢، ١٣}.

ثم هذا عمر رضي الله عنه وأرضاه، وجازاه عنا كل خير، هذا عمر يحرم الاعتقال أو الضرب بدعوى تأديب الرعية أو غيره^{١٤}.

«خطب عمر بن الخطاب، فقال: يا أيها الناس؛ إني والله ما أرسل إليكم عمالا

١) «الفاروق عمر»، محمد حسين هيكل، المرجع السابق. الجزء الثانى. ص ١٩٤.

٢) المرجع السابق، ص ١٩٨.

٣) «عقريه عمر»، عباس محمود العقاد، مرجع سابق ذكره، ص ١٤٧، ١٤٨.

٤) «تاريخ الطبرى، تاريخ الأمم والممالك» مرجع سبق ذكره، ص ٥٦٧.

ليضربوا أبشاركم (أى وجوهكم)، ولا ليأخذوا أموالكم : ولكنى أرسلهم إليكم ليعلموكم دينكم وستكم : فمن فعل به شئ سوى ذلك فليرفعه إلى : فوالذى نفس عمر بيده لأقصنه منه . فوثب عمرو بن العاص، فقال : يا أمير المؤمنين : أرايت إن كان رجل من أمراء المسلمين على رعية، فأدب بعض رعيته، إنك لتقصه منه ! قال : إى والذى نفس عمر بيده إذا لأقصنه، وكيف لا أقصه منه وقد رأيت رسول الله ﷺ يقص من نفسه ! ألا لا تضربوا المسلمين فتذلّوهم، ولا تجمروهم فتفتنّوهم، ولا تمنعوهم حقوقهم فتكفروهم، ولا تنزلونهم الغياض فتضيعوهم».

وتتأكد نفس هذه القصة، قصة طلب تأديب الرعية ورفض عمر لهذا المبدأ الخطير، مع مبادئ مكملة فى فقه السنة^(١)، موضحة تحت عنوان «الإقتصاص من الحاكم» باعتباره فرداً من أفراد الأمة، لا يتميز إلا كما يتميز الوصى أو الوكيل، ويجرى عليه ما يجرى على سائر الأفراد». وهو مبدأ أكدّه الرسول عليه الصلاة والسلام وأبو بكر وعمر^(٢).

ثم تؤكد على نفس المبادئ بالتأمل فى واقعة اغتياله من قبل أبو لؤلؤة المجوسى^(٣):

«خرج عمر بن الخطاب يوماً يطوف فى السوق، فلقبه أبو لؤلؤة غلام المغيرة بن شعبة؛ وكان مجوسياً، فقال يا أمير المؤمنين، أعدنى على المغيرة بن شعبة : فإن على خراجاً كثيراً، قال : وكم خراجك؟ قال درهمين كل يوم، قال وأيش صناعتك؟ قال : نجار، نقاش، حداد، قال : فما أرى بخراجك كثير على ما تصنع من الأعمال : قد بلغنى أنك تقول : لو أردت أن أعمل ربحى تعمل بالريح لفعلت، قال : نعم : قال فاعمل لى ربحاً، قال : لأن سلمت لأعملن لك ربحاً يتحدث بها من بالشرق والمغرب، ثم انصرف

(١) «فقه السنة»، الشيخ سيد سابق، المجلد الثالث (الجزء التاسع)، دار الريان للتراث (مكتبة الخدمات الحديثة)، القاهرة، ١٩٨٧م.

(٢) «فقه السنة»، الشيخ سابق سابق، مرجع سابق، ص ٤٩.

(٣) «تاريخ الطبرى، تاريخ الأمم والممالك»، مرجع سابق، ص ٥٥٧.

سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحداثة
د/ بهاء الدين محمود محمد منصور

عنه ؛ فقال عمر : لقد توعدني العبد آنفاً. وبعد ثلاثة أيام اغتالة بطعنات في ظهره وهو يصلي^{١١}.

هذا عمر بن الخطاب رئيس أكبر دولة في ذلك الوقت بعد انكسار الفرس والروم أمام جيوشه، ومع ذلك يسير في الأسواق يتفقد حال الرعية بلا موكب ولا حراسة، ثم يهدده أحد الأسرى فلا يعتقله ولا يتخذ ضده إجراء استثنائياً بل ويستمر على نظامه العادى بلا حراسة ولا يعاقب أبو لؤلؤة إلا على جرم مادی ارتكبه فعلاً وليس على شبهات ولا ظنون، على الرغم من أن الذي يهدده هو عمر، وأن عمر قد فهم التهديد وأدركه .

كان الرسول ﷺ مجلاً بين أصحابه وكان أبو بكر كذلك، أما عمر فقد كان إضافة لذلك، وبمقاييس الدنيا، رئيس أكبر دولة في عصره ومع ذلك عفا الجميع عن التمتع بالسلطة على رؤوس الرعية وتعاملوا مع المال العام كأحسن ما يتعامل الوصى مع مال اليتيم وساروا بين الناس يسمعون منهم ويتحاورون ويتشاورون ويتبعون أحسن ما يعلمون مما يصلح شئون الدين والدنيا ويقرر أبو بكر في أول عبارة عامة يخطبها حق الرعية في محاسبته كرئيس للدولة تشديداً على أنه ليس معصوماً من الخطأ مثل الرسول الكريم ويعيدها عمر في ولايته وينفذها كأحسن ما تنفذ على نفسه وعلى ولاته وكبار رجال دولته.

الإسلام عقيدة وشريعة، ولا يختلف أحد على ذلك، والدولة بما لديها من سلطات تمارسها على رعاياها، هي التي تطبق الشريعة، ويمكن أن تتحرف بالنطبيق، بل وبالمفاهيم نفسها، ما لم يكن عليها مرجعية تصحح مسارها، ليس في الإسلام كهانة ولا كهنوت ولا إمامة مستقلة تشرع بما لم يأت به الله ورسوله، وفي ذلك يقول الله سبحانه وتعالى:

(١) «تاريخ الطبري، تاريخ الأمم والممالك»، مرجع سابق، ص ٥٥٧.

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ ط
فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء، ٥٩]

بمعنى أطيعوا الله، فهو مصدر للتشريع، وأطيعوا الرسول، فهو مصدر للتشريع يوحى
إليه، ويكمل هذا المفهوم أنه معصوم من الخطأ

﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۖ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۚ وَمَا يَنْطِقُ
عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۚ عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ ۖ﴾

[النجم، ١-٥]

لأن هذه العصمة ضرورية طالما له حق التشريع، أما أولى الأمر منكم فأطيعوهم طالما
أطاعوا الله ورسوله فهم ليسوا مصدرًا للتشريع، وهذا ما حرص على بيانه، أبو بكر
وعمر رضي الله عنهما، عندما طلب كل منهما في بدء حكمه التقويم والنصيحة مبينين
أنهما غير معصومين من الخطأ، فهذا أبو بكر في خطبته «إن الله اصطفى محمدًا على
العالمين وعصمه من الآفات ؛ وإنما أنا متبع ولست بمبتدع ؛ فإن استقيمت فتابعوني، وإن
زغت فقوموني» وهذا عمر «أعينوني على نفسي بالأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر،
وإحضاري النصيحة فيما ولاني الله من أمركم»، وهما أعف الناس عن السلطة والمال
العام، بل وأكثر الناس علما بالشرعية الإسلامية، لكنه إعلان للحقوق والواجبات
لتعليم من يأتي من بعدهم.

وهكذا، وبمعايير تعريف عناصر النظام السياسي، بند (٢)، نستطيع أن نقول أن
العلاقة كانت واضحة في تقرير الحقوق والواجبات بين الحكام والحكوميين في عهد
الرسول الكريم وخلفائه الراشدين، فال مواطن يكتسب حق المواطنة بطاعة الله والرسول
وأولوا الأمر (وهو المحافظة على الدولة والدستور والنظام)، وبالمقابل له حقوقه المقررة
في المبادئ العامة للشرعية الإسلامية ويزيد عليها تخصيصاً، مبدأ حق الشورى المقرر

سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحداثة
د/ بهاء الدين محمود محمد منصور

للمحكومين قبل الأحكام في القرآن الكريم وتفصيلاً في سنة الرسول الكريم في الحكم والإدارة، حيث تميزت بالعدل بين الرعية وعدم استخدام السلطة العامة في غير ما قررت له، وعدم وجود أبهة للحكم، ولا تمتع بالحكم ولا بالمال العام فقد حرم الله ذلك على زوجات رسول الله ﷺ (سورة الأحزاب، آية ٢٨، ٢٩)، وحرمة المال العام قبل الحاكم كحرمة مال اليتيم (خطبة عمر بن الخطاب)، وعند الوفاة، أو مغادرة السلطة حرص على رد المظالم لأفراد الرعية ولو بجلدة على الظهر يردّها الحاكم لفرد رعيته الذي بغى عليه. هذه هي الشريعة الإسلامية والسنة النبوية الشريفة و«إن رسول الله ﷺ قبض وليس أحد من هذه الأمة يطلبه بمظلمة ضربة سوط فما دونها» (خطبة أبي بكر)، ودون تفلسف، كان هؤلاء الولاة الكرام يستطيعون أن يأخذوا من الرعية مثلاً كان يأخذ الملوك والأباطرة في ذلك الوقت ولكنهم عفوا عن ذلك تقوى الله سبحانه وطاعة بصرف النظر عن توازن القوى داخل الدولة وما يمكن أن يتيح لهم من المتع. هذا الشرع الواضح وهذه السنة في الحكم والإدارة، يمثلان الأساس للدستور والقانون، وأهم من ذلك يمثل إحياء سنة الرسول الكريم في الحكم والإدارة، باعتبارها سنة مثل باقي سنن العبادات التي يحرص عليها الأفراد المسلمون، أساساً للثقافة السياسية ومصدراً للقيم لإقامة الدولة الحديثة التي ينعم فيها المواطن بحرية الرأي دون اضطهاد الحكام وأصحاب السلطة للمعارضين في الرأي أو منع اجتماعهم ودون اعتداء الحكام وأصحاب السلطة على المال العام أو ضرب أو سجن المعارضين.

أما عن السؤال عن الأطر القانونية والمؤسسية في الدولة الناشئة بما يضمن العلاقة بين الحكام والمحكومين وعدم خروج أحد منهم عن الإطار المسموح به، فأمر لم تسمح به التقنيات القانونية والمؤسسية لذلك العصر، فضلاً عن عدم ظهور الحاجة المباشرة لتلك التنظيمات الدقيقة لتقوم بإجبار الخارجين على النظام بالعودة إليه، فمثل هذا النوع من المواطنين لم يكونوا موجودين على عهد الرسول الكريم وصاحبيه أبي بكر وعمر، فقد حرص كل فرد مسلم في ذلك العصر على أن يكون منارة للإسلام، فكان كل منهم صحابياً وأمة يقيم الشرع والسنة في نفسه وفي من حوله، وكان كل منهم حارساً

للدولة الراشدة الفاضلة، واستمر الأمر كذلك حتى جاء الانقلاب الذى قاده معاوية على دولة الخلفاء الراشدين، ذلك الانقلاب الذى انتهى بظهور حكام يورثون الحكم، إلى آخره، بما أدى إلى قطع التجربة ومنع نموها القانونى والمؤسسى. لقد استمر حكم الرسول الكريم وصاحبيه أبو بكر وعمر حتى عام ٢٤ هجرية، هى عمر التجربة، حيث مرت بعد ذلك بعهدين انتقاليين؛ هما ولاية سيدنا عثمان رضي الله عنه حيث تسلسل الأمويون إلى مراكز الدولة العليا، وانتهى بعهد سيدنا على بن أبى طالب من عام ٣٥ هجرية حتى قتل عام ٤٠ هجرية وكانت كلها فترة المنازعات والفتن على النحو المعلوم فى التاريخ، والذى انتهى بزوال دولة الخلفاء الراشدين الشرعية الفاضلة وظهور الدول الإسلامية التاريخية، التى تختلط فيها توازنات القوى مع بعض النزوع إلى الثقافة الإسلامية فى الحكم والإدارة تزيد وتنقص حسب الظروف والأمزجة. لقد كانت دولة الخلفاء الراشدين الفاضلة التى لم تستمر أكثر من ٤٠ عاماً تجربة فريدة غير مسبوقة فى التاريخ الإنسانى، وبالتالي لا يوجد ما يشبهها فى الأطر القانونية المدنية ولا المؤسسية السياسية. ولا يعنى ذلك أنه لم تكن هناك دولة، بل هناك دولة يمكن إحيائها بإحياء سنة الرسول الكريم فى الحكم والإدارة فى سلوكيات الأفراد المسلمين فيكيف كل منهم عن منع حق غيره فى الشورى وحرية الرأى، أو اللجوء إلى تغييب وعى الآخرين أو التكسب من ذلك، وأن يكف كل منهم عن التكسب من السلطة العامة المفوضة إليه، أياً كان مستوى سلطته صغيراً أو كبيراً، وأن يرد المظالم، ولا يعين ظالماً، بوجود مثل هؤلاء الأفراد، يمكن أن يخرج من بينهم من يكمل العمل الذى بدأ ولم يكتمل، ويستنبط لدولة الخلفاء الراشدين الأطر القانونية والمؤسسية.

٤. الفتنة الكبرى، حتمية حدوثها، وأثرها على الفقه السياسى الإسلامى

كانت سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة تشريعاً متميزاً ذا أسس وأطر واضحة لمن طبقوه والتزموا به، بدليل أنه طبق على مدى ثلاثين سنة متصلة من بعد بيان الرسول الكريم له وعلى يد أربعة من الخلفاء الراشدين رضى الله

سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحداثة
د/ بهاء الدين محمود محمد منصور

عنهم أجمعين لالتزامهم بصحيح السنة والشرع الإسلامي، ثم انقطع هذا الالتزام الكامل وتأرجح بين درجات مختلفة حسب رؤية الحكام المسلمين للأمر، ولم يعد عودة كاملة لله ورسوله إلا الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه وأرضاه، عام تسع وتسعين هجرية، أى بعد تسعة وخمسين عاما من الانقطاع، حيث يتفق جمهور علماء المسلمين على اعتباره الخامس من الخلفاء الراشدين، بما يعنى أن هناك سمات واضحة لسنة الخلفاء الراشدين في الحكم والإدارة.

في عصر الرسول الكريم وخلفائه الراشدين، لم تكن مستويات البشر العلمية ولا المعارف البشرية ولا وسائل تداول المعلومات ولا مدارس الفكر السياسى المتداول، إلى آخر ما نعلم عن أدوات ومصادر التأثير على الثقافة السياسية، تسمح بغير النظم الاستبدادية فى منظومة العلاقة بين الحكام والىحكومين، وهذا الأمر واضح من تاريخ الممالك المعاصرة لهم، فقد كانت أعظم الإمبراطوريات المعاصرة لهم وأكثرها تقدما وقوة وهما الفرس والروم ودول أخرى أقل منهما ترزح تحت نظم استبدادية. ينعم فيها الحاكم بسلطة لا يحاسبه عليها أحد، ولا حدود بين المال العام فى الدولة وماله الخاص. أما عن تداول السلطة فتورث الحكم هو النظام السائد .

لذلك نستطيع أن نقول أن الثقافة السياسية السائدة أو هو مفهوم العلاقة بين الحكام والىحكومين لم يكن يسمح باستيعاب أى ميرر لتنازل أصحاب السلطة بدرجاتهم المختلفة بدءاً من الرؤساء حتى الأدنى الدرجات فى الدولة عن مكاسبهم المتاحة زمنيا لهم، ما لم يكن هناك إيمان شديد بالله سبحانه وتعالى وطمع فى مرضاته، هذا الإيمان، وهذا الورع، لم يكن الزمن فى صالحهما لأن البعد عن الوحي الإلهي المتمثل فى القرآن والسنة ومشاهدتهما رؤية العين لا بد من أن يضعف مع الزمن وتباعد الأجيال، والنقل عن جيل من بعد جيل، هذا فضلا عن الدور الذي قام به حديثو العهد بالإسلام الذين أسلموا ولم يؤمنوا ولم يتفقهوا ما أمر الله به، وهم فى تكاثر نتيجة للفتوحات، مما مهد لأحداث الفتنة الكبرى.

كانت أحداث الفتنة الكبرى هي الدليل على العبور الزمني لنقطة التعادل بين ورع الحكام مقابل ميلهم الطبيعي إلى التمتع بالسلطة وبالمال العام على النحو السائد في زمانهم مع مقاومة أى مشاركة للآخرين فى سلطة اتخاذ القرار، لقد نسوا ولم يجدوا لأنفسهم عزما، لقد جاءت أحداث الفتنة الكبرى الدامية، تلك الأحداث التى لا زالت تدمى قلب كل مسلم يقرأ عنها حتى اليوم بأثر خطير على الفقه الإسلامى الذى كتب من بعدها، حيث نستطيع أن نلاحظ، وهذا منطقي تماما، أن الفقهاء المسلمين قد ظهر فيهم تياران رئيسان، الأول يحركه حسن النية، حيث يدعو إلى السمع والطاعة، ولو ظلم الحكام، تجنبنا للفتنة الداخلية التى قد تمزق دول المسلمين، والثاني يحركه الطمع فى مشاركة الحكام بعض ما يحصلون عليه من مغنم لم يشرعها الله لرسوله ولا لأحد من بعده ويدعوا أيضا إلى السمع والطاعة والصبر على مظالم الحكام، وانطمس نتيجة لذلك الفقه الإسلامى الصحيح المتوازن فى الحقوق والواجبات بين الحكام والمحكومين، وهو فقه سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة، وإذا علمه أحد فإن نشر أحكامه وتداول تطبيقاته لا يتفق مع إدارات مثل هذه الدول التى يحصل فيها الحكام على مغنم لم يشرعها الله لرسوله ولا لأحد من بعده، وأصبحت سيرة الخلفاء الراشدين من القصص التاريخية البديعة وليست لاستخلاص الأحكام.

بين النظام السياسى والفقه السياسى:

النظام السياسى والفقه السياسى فى الدولة لا يمكن أن يستقرّا دون توافق بينهما، وحيث أن النظام السياسى بعد القضاء على الخلافة الراشدة قد استقر على نظام الملك ووراثة السلطة وتمكن الحاكم من كل سلطة القرار دون حساب ودون احتمال محاسبة بأى شكل من الأشكال أو مراجعة للمظالم، ولا حتى عند الوفاة، وذلك فى كل نواحي الدولة السياسية والعسكرية والأمنية وكل أمور المال العام، لذلك لم يعد أمام رجال الفقه الإسلامى مساحة إلا أن يستصدروا أحكاما تتوافق مع هذا الواقع ولا تتصادم معه، أيضا علم رجال الدول الإسلامية أن الدين الإسلامى هو مصدر تماسك الدولة

سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحداثة
د/ بهاء الدين محمود محمد منصور

فأبقوا على كل ما فيه عدا ما لا يناسب حصولهم على السلطة المطلقة في الدولة، وكذلك توافق معهم الفقهاء في أحكامهم، وحقيقة لا يمكن أن تسير الأمور بطريقة منطقية بغير هذا الوصف، وعلم السياسة بفروعه شاهد على ذلك، ولذلك نستطيع أن نصف كل الأحكام الفقهية التي تختلف عن سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة ما هي إلا نوع من تاريخ الأحكام الفقهية في الدول الإسلامية يعكس فكر فترة تاريخية معينة ويتأثر بظروفها وواقعها، لأن الفقه الإسلامي وإطار المعاملات الإسلامية الشرعية واحد لا يتبدل وقد بينه الله سبحانه وتعالى في قرآنه الكريم وسنة رسوله الشريفة وفصلها خلفاؤه الراشدون، وليس لنا أن نبتدع على الإسلام ولا على الله ولا على رسوله.

منذ أحداث الفتنة الكبرى، وهي بداية الانقلاب على سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة، والنظام السياسي في الدول الإسلامية والقائم على كل ما هو إسلامي عدا ما يحس حصول الحكم على السلطة المطلقة وتوابعها من المكاسب الشخصية لهم، يعتبر بكل المقاييس أكثر عدالة وأكثر تقارباً مع مطالب المحكومين من الدولة وأكثر تقدمية من كل ما حوله من نظم سياسية، وذلك خلال حقبة تاريخية كبيرة بدءاً من حكم معاوية بن أبي سفيان بن حرب وحتى عصر النهضة الأوروبية، ولكن الفكر السياسي تقدم في أوروبا وتقارب مع مطالب البشر في العدل والحرية واتساع المشاركة في اتخاذ القرار سواء داخل النظام السياسي نفسه أو مع الشعب الذي تدير شؤونه الحكومة، وذلك نتيجة للتقدم العلمي الشامل والمتكامل في العلوم الطبيعية والإنسانية وتقدم مناهج البحث في هذه العلوم، ويسود حالياً اقتناع شعبي عام، وذلك على أساس من علم الإدارة بضرورة محاسبة كل من يفوض سلطة عامة على ممارساته للسلطة، وضرورة التأكد من أنها استخدمت فيما فوضت له وليس لأغراض شخصية مع تحديد مدة الرئاسة في الدولة حيث لا يصل أحد إلى رئاسة الدولة بغير انتخابات (أو مبايعة عامة)، ولعل هذه المبادئ كلها قد جاءت وطبقت وصرح عنها بطريقة تتفق مع البداوة والعفوية في ولاية وخطب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، هذا

بينما تجمد شكل النظم السياسية في الدول الإسلامية ومعه الفقه الإسلامي الرسمي المرافق له على حالهم، يشد بعضهم بعضاً إلى مزيد من الثبات وعدم التطور، ومثل هذا معاوكة لتطور الفكر السياسي في الدول الإسلامية كما هو كائن ومتداول اليوم، ومؤلف هذه المقالة لا يهتم شأن الدول الإسلامية، ولكن يهتم أن يرى الفقه الإسلامي الأصلي كما جاء في القرآن وسنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة من أن يكون متخلفاً أو ناقصاً عن مطلب البشر في العدل والحرية والمساواة بين الحكام والمحكومين في السلطة والمسئولية، فمن أخذ سلطة فعليه أن يقبل المحاسبة عليها ومن حمل مسؤولية فمن الطبيعي أن يفوض سلطة تمكنه من تحملها¹، ولو توجه الفقهاء إلى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وحقة حكم الخلفاء الراشدين مباشرة لاستخلاص الأحكام الشرعية في موضوع العلاقة بين الحكام والمحكومين بحيث تصدر الأحكام متوافقة مع الكل وليس الجزء، ومتوازنة في الحقوق والواجبات بين الحكام والمحكومين لسبقت أحكامهم كل العلوم، أما عن الفقه المكتوب في الحقب التي تلت أحداث الفتنة فيجب أن يخضع لعملية نقد وتحليل ومقارنة واسعة مع سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة.

أما الفرق بين الفكر السياسي العلماني والفقه الإسلامي فيمكن في اختلاف الدوافع حتى لو التقت الأهداف النبيلة، ولعل هذا الالتقاء يدعم تكاملهما، والدافع في الفكر العلماني مصدره الوعي بالمصالح وتوازنات القوى السياسية في المجتمع، ولا يأنف السياسي من ممارسة الخداع أثناء الممارسة السياسية، ولا يأنف العلماني أن يفلت بالسلطة دون حساب إن استطاع، أما الدافع لدى المسلم فهو تقوى الله في ألا يبخس الناس أشياءهم وعدم البغي على الضعفاء والغافلين والمستضعفين وأن يرد المظالم فيلقى الله بوجه طليق، ومن هنا فإن تربية المسلم على احترام حقوق الآخرين السياسية كما

1) «Public Administration, An Action Orientation», Robert B. Denhart & Joseph W. Grubbs, Fourth Edition, Thomson Wadsworth, Australia, United States, 2003, Chapter 11, p 398 *parity principle*.

سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحداثة
د/ بهاء الدين محمود محمد منصور

عَرَفَهَا الرسول الكريم وخلفاؤه الراشدون هو أحفظ لهذه الحقوق وأشد ثباتاً، حيث
تظهر فئة تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر في هذا الموضوع ولا تشارك في تغييب وعى
العافلين المغفلين ولا تعين ظالماً ولا تبغى على الضعفاء والمستضعفين، وتفعل ذلك لسببين
الأول هو الحفاظ على المجتمع وعلى المصالح الشخصية والعامة والثاني هو تقوى الله ورد
المظالم .

الحصاد المر:

اليوم، وفي القرن الواحد والعشرين، وقد تطور النمط السائد في زماننا للعلاقة
بين الحكام والمحكومين في الدول غير الإسلامية إلى اعترافات متوالية بحقوق للمحكومين
تتقارب مع تلك التي أمر بها الله في القرآن وسنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين،
تحقيقاً للآية الكريمة:

﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ ۗ
أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [فصلت: ١٥٣].

كل هذا يجعل من الحصافة أن يعود المسلمون إلى سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين
في الحكم والإدارة، لأن الانحراف عنها وعدم إدراك ما قادتنا إليه أحداث الفتنة الكبرى
في نظم الحكم في الدول الإسلامية وأحدثته من تيارات وسط فقهاء المسلمين، قد جعل
هناك حاجزاً بين المسلمين ومعايشة عصرهم في موضوع الحكم والإدارة وما يسمى
بالديموقراطية وكفالة حرية التعبير، فالحكام أصحاب مصلحة في ذلك بحكم الطبيعة
البشرية، وبما للأسف أن يكون سندهم في ذلك ومخرجهم من الحرج هو بعض ما كتب
من بعد الفتنة الكبرى ومتأثراً بها.

هكذا لم تنته الأمور بمن افتعلوا أحداث الفتنة الكبرى إلى ارتكاب فعل القضاء
على الخلافة الراشدة ومصادرة حق المحكومين المعاصرين لهم في الشورى وحرية إبداء

الرأى ومحاسبة الحكام على ما أمر الله به من حقوق وحدود، بل امتد إيذاؤهم إلينا نحن المسلمين فى القرن الواحد والعشرين بما خلفوه لنا من فقه منقول لا يأمر بسنة الخلفاء الراشدين فى الحكم والإدارة بل يبرز هذه الأحكام المولدة قسراً تحت ظروف اتقاء الفتنة الكبرى وأمثالها إلى أن أصبحنا نحن المسلمين اليوم، وبحق، غشاء السيل .

٥- نقيض النظام الإسلامى فى الحكم (النظام الفرعونى)

لعن الله فرعون وأعوانه، وأغرقهم، والنار يعرضون عليها فى قبورهم غدواً ورواحاً، ويوم القيامة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب، وهذا قمة المقت من الله سبحانه. وسماحت الحكم الفرعونى هى نقيض سنة الله فى الحكم . فقد أخذ من قومه كل ما طالت يده ولم يراع فيهم عدلاً ولا أدباً ولا عفة ولا رحمة.

انظر إلى قصة فرعون فى سورة الشعراء ، من الآية ١٦ إلى الآية ٦٦ ، وأيضاً سورة الأعراف من الآية ١٠٣ إلى الآية ١٣٧ ، وأيضاً سورة يونس من الآية ٧٥ إلى الآية ٩٢ ، وسورة القصص من الآية ٢ إلى الآية ٤٢ ، وتأمل ؛ فسوف تجد أن فرعون كان رجل دولة من طراز رفيع يعرف كيف يؤثر فى رعيته ويقودهم بكفاءة فهو يقنعهم بأنه منهم وعليهم ويدرك كيف يملك عقولهم وعواطفهم بينما هم حقيقة، ملك يمينه لا يستطيعون الفكاك من ألاميه الملكيه المتنوعه التى تبدأ بالكلمة وتنتهى بالسجن والتعذيب والصلب. وفوق ذلك هو رجل يعرف حقيقة نفسه، فعلى الرغم من أنه يدعى الألوهية أمام المغفلين وهم رعيته التى لا يراع فيهم أى نوع من الرحمة أو الخلق يحاول أن يتراجع أمام الله سبحانه بعد أن رأى جبروته،

﴿ فَاتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيًا وَعَدُوًّا ۖ حَتَّىٰ إِذَا أَذْرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ ءَآمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَآمَنْتُ بِهِ ۖ بَنُوتِ إِسْرَءِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [يونس، ٩٠]،

سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحداثة
د/ بهاء الدين محمود محمد منصور

فهو يخاف ويتراجع مثل كل البشر ولكن بعد أن يلمس القوة التي يتعامل معها وهذا هو رجل الدولة الأمثل بالمفهوم العلماني، ولم يكن فرعون بشخصه حالة شاذة بين ملوك ذلك العصر، بل هو هنا مجرد نموذج لمثل هذا النوع من الحكام، انظر إلى قصة النمرود مع سيدنا إبراهيم وإلى ملوك الفرس وأباطرة الرومان وطريقة حكمهم للرعية، وغيرهم ممن تمتلئ بسيرتهم كتب التاريخ.

وهذه هي الآيات التي تصف حكم فرعون وعلاقته بشعبه في القرآن الكريم :

﴿وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ قَالَ يَنْقَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الزخرف، ٥١].

﴿فَمَا ءَامَنَ لِمُوسَىٰ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِ عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ^{٥٢} وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الْمُسْرِفِينَ﴾ [يونس، ٨٣].

﴿فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَطَاعُوهُ^{٥٣} إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَسِيقِينَ﴾ [الزخرف، ٥٤].

ونذكر هنا رد فرعون على رجل من قومه يكتنم إيمانه يذكره بأنه لا يوجد من ينصرهم من بأس الله:

﴿يَنْقَوْمُ لَكُمْ الْمَلِكُ الْيَوْمَ ظَاهِرِينَ فِي الْأَرْضِ فَمَنْ يَنْصُرُنَا مِنْ بَأْسِ اللَّهِ إِنْ جَاءَنَا قَالَ فِرْعَوْنُ مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَىٰ وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾ [غافر، ٢٩].

﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَتَأَيُّهَا الْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي فَأَوْقِدْ

لِي يَنْهَمُنْ عَلَى الطِّينِ فَأَجْعَلْ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَطْلُعُ إِلَى إِلَهِي مُوسَى وَإِنِّي
لَأَظُنُّهُ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿[القصص، ٣٨].

﴿ أَذْهَبَ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى ﴾ [طه، ٢٤].

﴿ أَذْهَبَ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى ﴾ [طه، ٤٣].

﴿ أَذْهَبَ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى ﴾ [النازعات، ١٧].

﴿ قَالَ لَيْنَ أَخَذْتَ إِلَهًا غَيْرِي لِأَجْعَلَكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ ﴾

[الشعراء، ٢٩].

﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنْتُمْ بِهِ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ إِنَّ هَذَا لَمَكْرٌ مَكْرَتُمُوهُ

فِي الْمَدِينَةِ لَتُخْرِجُوا مِنْهَا أَهْلَهَا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف، ١٢٣].

﴿ فَالْتَقِطْهُ ءَالَ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا إِنَّ

فِرْعَوْنَ وَهَمَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ ﴾ [القصص، ٨].

﴿ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا

ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾ [غافر، ٤٦].

﴿ وَاسْتَكْبَرُوا وَجُنُودُهُمْ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَظَنُّوا أَنَّهُم إِلَيْنَا لَا

يُرْجَعُونَ ﴿٢٩﴾ فَأَخَذْنَاهُ وَجُنُودَهُ فَنَبَذْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ فَانْظُرْ كَيْفَ

كَانَ عِقَابَ الظَّالِمِينَ ﴿٣٠﴾ وَجَعَلْنَاهُمْ أَهْمَةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ

وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ لَا يُنصَرُونَ ﴿٣١﴾ وَاتَّبَعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ

الْقِيَمَةِ هُمْ مِنَ الْمَقْبُوحِينَ ﴾ [القصص، ٢٩ - ٤٢].

سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحداثة
د/ بهاء الدين محمود محمد منصور

﴿ وَجَوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَءِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيًا
وَعَدْوًا حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ ءَامَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَامَنْتُ
بِهِ بَنُو إِسْرَءِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [يونس، ٩٠].

وهذا يعنى أن فرعون ارتكز حكمه على استخفافه بعقول أفراد رعيته، فتمتع
بسلطة استبدادية مطلقة وهذا أخطر ما فى الموضوع (الزخرف، ٥٤) وبمجرد أن
استشعر منهم هذه الغفلة، امتد بولايته على عقولهم يغيب وعيهم ولا يريهم إلا ما يرى
ويبلغهم أنه ما يهديهم إلا سبيل الرشاد (غافر، ٢٩)، وبمجرد أن تمكن منهم إدعى
الألوهية

﴿ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي ﴾

وذلك على الرغم من أنه يعرف أنه بشر محدود القدرات ويعاونه فى هذه المهزلة ويقاسمه
متعة الحكم وزيره هامان وجنودهما كل يأخذ بقدر حجمه حتى نصل إلى صغار الجنود
يأخذون الفتات .

يظن بعض الناس بأن الفرعنة سلوك عفى عليه الدهر ولم يعد له مكان فى الحياة
الآن، وهذا غير صحيح، فلم يكن فرعون إلا رجل دولة أصيل، يمارس مباراة الحكم مع
الحكومين ويأخذ منهم كل ما تطوله يداه، ويمارس المباراة بكل ما فيها من كر وفر، إنه
سلوك برجاتى أصيل لقد امتلك فرعون كل الوسائل مقابل شعبه فلم يرحمهم، أنظر إليه
وهو يدعى على المغفلين بأنه إله، ولكن هذا الجبار ينحنى بكل نطاعة عندما يواجهه
قوة تقهره، فانظر إلى سلوكه عندما واجه الفرق حيث نسى كل ما أظهره من تكبر على
الله وأعلن إيمانه، ولكن متى، بعد أن أصبح فى موقف ضعف وذل، (يونس، ٩٠) .
وهذا هو رجل الدولة بالمعنى العلمانى الحق يفهم فى توازنات القوى ويتعامل معها
بمنطق المنفعة فقط يتكبر فى مواقف القوة لإرهاب الخصوم ولا يجد خصاصة فى

استرحامهم عند مواقف الضعف والذلة، وكذلك يفعل كل الظلمة والمتكبرين، فهم أول من يعلمون حجمهم الحقيقي.

السلوك البرجياتي الذي لا يهدف إلا لمنفعة صاحبه ولا يحده إلا توازنات القوى، هو سلوك قابل للتطبيق في كل زمان ومكان، فبعد عصور الفراعنة، وقد كانوا هم رؤساء أعظم الممالك في عصرهم، وعندما لم يعد في إمكان أحد أن يدعى بأنه الإله أو أنه ابن الإله، ومن مبدأ البرجياتية أيضاً، ظهر من بين حكام الدنيا من يدعى الحكم بالحق الإلهي، فالملك ملك الله سبحانه، قد فوض الحاكم بالسلطة لكي يحمل مسؤولية الدفاع عن الدين وعن الديار، ومادام التفويض من الله، فلا حق لأحد غيره في محاسبته، وهذا النمط من الحكم قد شاع في الدول الأوروبية، وفي غيرها على طول البلاد وعرضها، بل ووجد التنظير والتبرير لكل أو بعض ممارسات الفرعنة، وما كان ممكناً لولا أنه ارتكز على نفس ما ارتكز عليه الفراعنة، وهو تغفيل الخكومين بهدف الحصول على السلطة دون أن يقابلها لا المسؤولية ولا الحساب.

هذه هي البدايات التاريخية للعلاقة بين الحكام والمحكومين في المجتمعات الإنسانية. كل سلطة الدولة، وبالطبيعة في يد الحكام، حيث يديرون الأمر كله لصالح أنفسهم، ولكن تطور بعد ذلك عاملان أساسيان دفعا هذه العلاقة البرجياتية إلى التوازن في الحقوق والواجبات بينهما (وهو الذي انعكس في المبدأ السياسي/الإداري الذي يحترمه أهل العلم حالياً وهو لا سلطة بغير مسؤولية ولا مسؤولية بغير سلطة¹⁾، هذان العاملان هما:

الأول: التطور التكنولوجي في وسائل النقل والاتصال بما يسمح باتساع دائرة تناقل المعلومات وتداولها، وبالتالي اتساع دائرة المشتركين في التشاور في الأمور السياسية والإدارية سواء كان لديهم هذا الحق أو نشأ لديهم بطبيعة وصول المعلومة إليهم ووعيهم بتأثيرها على حياتهم الخاصة فيتحركون من أجل مصالحهم.

1) «Public Administration, An Action Orientation», Robert B. Denhart & Joseph W. Grubbs, Fourth Edition, Thomson Wadsworth, Australia, United States. 2003, Chapter 11, p 398 parity principle.

سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحداثة
د/ بهاء الدين محمود محمد منصور

الثاني: تعاظم التجربة التاريخية والسياسية والإدارية مصحوبا بالتطور التكنولوجي (الصناعي والزراعي)، وما يستتبعه من مهارات تعليمية وبالتالي قدرات الفهم وبحوث العمليات بما ينمي قدرات الأفراد بمعاني ومرامي الأحداث والموضوعات السياسية والإدارية مع الزمن، ولا يسمح للحكام باستغفالهم.

ولكن في العصر الأكثر حداثة، ومع التقدم الشديد في تقنيات الإعلام والدعاية، يبرز خطر وقوع جماهير الناخبين تحت تأثير من يملكون هذه الوسائل فيسيطرون على شفرة السلطة السياسية اللبرالية، بوقوع الناخبين تحت سيطرتهم فيوجهون الخيارات السياسية للدولة بتأثيرهم على خيارات جموع الناخبين، فإذا كانوا جميعا من أتباع البرجمانية، إذا لصاعت الحدود والحقوق، ولظهر احتمال عودة الفرعة الفجة نتيجة اختلال توازنات القوى في المجتمع.

٦- الخلاصة

الأصل في الشرع الإسلامي هو اتباع القرآن والسنة، فإذا كان هناك اختلاف عن اتباع السنة، فلا يكون ذلك إلا عن اجتهاد لاقتضاء مصلحة أكبر أو لدفع ضرر، أو هو ابتداء لاستثمار واقع من توازنات القوى يتيح بصورة زمنية لأصحاب المصالح الخاصة وأتباعهم الحصول على مكاسب لا يسمح بها اتباع معايير القرآن والسنة في موضوع الحكم والإدارة، ولا يُحسب على الإسلام إلا ما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ومن اتبعها من الخلفاء الراشدين في موضوع الحكم والإدارة وحدود الحقوق والواجبات بين الحكام والمحكومين، أما غيرهم فلا يُظلم الإسلام بأفعالهم وسلوكياتهم ولا يُحسبون عليه.

وضع القرآن إطارا عاما للعلاقة بين البشر يقوم على المساواة في الحقوق والواجبات وضمان العدل بينهم، مع وضع حدود العقوبات على من يعتدى، وآدابا للسلوك عند التقاضي يتضمن تحريم قول الزور أو كتم الشهادة، وتخصيصاً في موضوع

العلاقة بين الحكام والمحكومين، أمر الحكام باحترام مبدأ الشورى، وهو فى أبسط مفاهيمه يضمن عدم الإضرار بأى فرد لاختلافه فى رأى مع الحاكم وإعلانه عن هذا الاختلاف، طالما يلتزم بمحدود حقوقه ويؤدى واجباته فى الدولة ولا يمارس ضرراً ولا ضرراً.

وجاءت سنة الرسول الكريم فى الحكم والإدارة اتباعاً دقيقاً وبياناً عملياً وتفصيلاً، لكل هذه المبادئ القرآنية .

ثم جاء من بعده الخلفاء الراشدون، فكان حكمهم اتباعاً دقيقاً لسنة الرسول الكريم فى الحكم والإدارة، وزادوا عليه ببيان أنهم ليسوا معصومين من الخطأ مثله، وأنهم يطلبون من الرعية النصيحة وردهم عن الخطأ، على الرغم من أنهم هم الحكام، وكانت دولة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين هى الدولة المعيارية، بمعنى أنها المثال لمن أراد أن يتبع الله ورسوله فى علاقات السلطة بين الحكام بدراجاتهم فى داخل سلم السلطة بالدولة، أو علاقاتهم بالمحكومين.

إلى أن جاء من بعدهم حكام لم يتبعوا سنة الخلفاء الراشدين فى الحكم والإدارة. واعتمدوا على الواقعية فى الحكم، وهو التعبير المذهب الذى يعنى ترسيخ العلاقة بين الحكام والمحكومين على أساس من توازنات القوى وما تتيحه لأصحاب القوة بأشكالها المختلفة من تفوق على المستضعفين، فإذا حصل الأقوياء على سلطة الحكم فى الدولة، حصلوا من المحكومين على ما لم يأذن به الله لرسوله الكريم ولا لأزواجه من تمتع بالسلطة وبالمال العام (سورة الأحزاب ٢٨، ٢٩)، وزادوا على ذلك بتوريث الحكم لأبنائهم . وقبل بسلوكهم هذا علماء لم ينكروا الخلفاء الراشدين، ولكن اعتبروا أن سلوك الخلفاء الراشدين فى الحكم والإدارة مثالية وورع لا يطيقه بشر، وبعد التطبيق فى الدول الإسلامية عن المعيار حتى أصبح كثير من دول المسلمين متخلفة عن متوسط الدول المعاصرة فى موضوعات محاسبة الحكام على السلطة المفوضة إليهم حتى ظن الناس أن الإسلام يعطى الحكام كل ذلك، وأصل ما جاء بالقرآن والسنة النبوية الشريفة برئ من كل ذلك.

سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحداثة
د/ بهاء الدين محمود محمد منصور

لقد عفا الرسول الكريم وخلفاؤه الراشدون عن التمتع بالسلطة أو استثمارها للحصول على المغايم العينية والمادية، على الرغم من أن هذا كان متاحاً لهم، وأوضح ما يكون ذلك في سلوك الخليفة الراشد الكريم ﷺ وأرضاه سيدنا عمر بن الخطاب رئيس أكبر دولة زمنية في عصره، وقد انتصر على أكبر دولتين في عصره وهما الفرس والروم، وأصبح كل شيء من متاع الدنيا متاحاً له، ومع ذلك، بل ومع وجود قطاع كبير من رجال دولته يتحرقون شوقاً إلى استثمار اللحظة الزمنية للحصول على مكاسب ميل توازنات القوى في الدولة الإسلامية لصالحهم، على النحو الثابت في التاريخ الإسلامي، إلا أن عمر ﷺ أثر الله ورسوله على كل ما دونهما .

إذن لا يمكن أن نعتمد على توازنات القوى في الدولة أساساً لإحياء سنة الخلفاء الراشدين في الحكم والإدارة باعتبارها أساساً للثقافة السياسية في الدولة، أي تطبيقاً، ما لم توجد كتلة كافية من تقبل التضحية بمكاسب توازنات القوى سواء كانوا من الحكام أو الوزراء أو الجنود، طاعة للمعايير التي أمر الله ورسوله باتباعها في العلاقة بين الحكام والمحكومين، وإلى أن يوجد من يقبل بذلك من مسلمي العصر الحديث طاعة لله واتباعاً لشبهات أن يكون من أصحاب فرعون وهامان وجنودهما وفي العذاب المهين يوم القيامة، يجب علينا نحن المسلمين ألا نكتم الحق، وعلينا أن نبين للناس جميعاً مسلمين لا يعلمون بوضوح وغير مسلمين، أن الأصل في العلاقة بين الحكام والمحكومين في الإسلام وعند الله هي سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة، وسوف يحاسبنا الله يوم القيامة على هذا الأساس وعلينا أن ننجو نحن المسلمين بأنفسنا من الشبهات، أما غير المسلمين فعلياً أن نبرئ الشريعة الإسلامية من شبهات تقنين الظلم الذي قد يمارسه بعض ذوي السلطة من المسلمين في الدرجات الثلاث حكماً ووزراً وجنوداً أثناء اندفاعهم إلى جنى المكاسب القائمة على استثمار توازنات القوى لصالحهم ومتجاوزين حدود حقوقهم التي بينها الله ورسوله .

عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وخلفاؤه الراشدون أن السلطة ليست مغنما، على الرغم من أنها أقصر الطرق إلى المغام والمنافع الشخصية بغير تجارة ولا صناعة ولا زراعة، فحساب الله عليها عسير، فلا بد من العدل والإحسان في ممارسة السلطة، وموقع المال العام من الحاكم في شرع الله كمال اليتيم، وقبل مغادرة السلطة، على الحاكم أن يحرص على رد المظالم فمن جلد له ظهرا فليستقض من ظهره، ومن أخذ منه مالا فعليه أن يرده إليه، فضلاً عن ذلك أمر الله بالشورى وطبق الرسول الكريم وخلفاؤه الراشدون مبدأ الشورى، فلم يحدث أن أضر أحد على اختلاف رأيه مع أحد منهم، بل وزاد عليه الخلفاء الراشدون بإيضاح حق المحكومين عليهم في النصح والأمر بالمعروف والتقصي، وليس ذلك عن أدب وتواضع بقدر ما هو عن وعي عميق بالفرق بينهم وبين الرسول المعصوم، (سورة النساء، آية ٥٩)، (سورة النجم، آية ٥-١)، وهذا ما جاء من أبي بكر وعمر في خطاب كل منهما في بداية الحكم (بند ٢، ٣)، وفي مقابل كل ذلك من حق الحاكم أن تطاع أوامره في شئون إدارة الدولة، حفاظاً على استقامة الإدارة. هذه المبادئ التي تقوم عليها العلاقة بين الحكام والمحكومين في دولة الخلفاء الراشدين. هي نفسها المبادئ التي تبنى عليها العلاقة بين الحكام والمحكومين في أفضل الدول الحديثة.

مجال عمل الدولة، هو ممارسة السلطة لتحقيق النظام في الداخل والدفاع عن مصالح الدولة وحدودها في الخارج. فضلاً عن ذلك، فإن الدولة هي التي تنظم النشاط الاقتصادي وتنظم توزيع الموارد في المجتمع «من يحصل على ماذا؟ ولماذا؟»، إضافة إلى ذلك، فإن الدولة هي التي تتحكم في تنظيم التعليم والنشاط الثقافي. أما تدعيم الدولة في ممارسة السلطة في الداخل والخارج، فهو أمر لا يختلف عليه أحد حاكماً ولا محكوماً ولا قديماً ولا حديثاً، لأن في ضياع سلطة الدولة ضياع للأمن في الداخل والخارج وهما أمران لا يتحملهما أحد. ولكن نظراً لدور الدولة في تنظيم النشاط الاقتصادي ودورها في توزيع الموارد، فقد استقر في الدول الحديثة ضرورة مشاركة أصحاب

سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحداثة
د/ بهاء الدين محمود محمد منصور

السلطة بالرأى اللصيق ومراقبة أدائهم وتقويمه من قبل المحكومين وممثليهم حتى لا ينحرفوا بدور الدولة في الاقتصاد وتوزيع الموارد، وتنظيم التعليم والثقافة إلى خدمة مصالحهم وجنى مكاسب شخصية من خلال ممارستهم لعملية صنع القرار وتنفيذه. تتم مشاركة المحكومين للحكام في سلطة اتخاذ القرار ومتابعتهم في تنفيذه من خلال مؤسسات وآليات الديمقراطية التي يمكن تفريغها من مضمونها الصحيح وتحويلها إلى شكلية بلا مضمون ما لم تستند إلى ثقافة سياسية تضرب بجذورها في وجدان شعب الدولة الحديثة، بحيث يحافظ الحكام والمحكومون معا على مشاركة المحكومون للحكام في عملية اتخاذ القرار؛ المحكومين بالرأى والشورى، ومن في السلطة يتخذ القرار ويحاسب عليه.

الأساس في الثقافة السياسية في الدول الديمقراطية الحديثة مبنى على إعلاء قيم المساواة والحرية الفردية ومسئولية الفرد عن هذه الحرية وكلها مبنية على أساس من الفكر والقيم الغربية المبنية على التفلسف والتي تحتاج إلى مجتمعات عالية الثقافة خالية من الأمية، حتى تستطيع أن تفهمها، هذا فضلا عن خطورة نقل الفكر عن الغرب بما يحمله في طياته من تيارات تهدد تماسك الأسرة والقيم الاجتماعية الشرقية.

البديل الثقافي الأقرب إلى القلب والفهم لدى أبسط الناس في مجتمعاتنا لإعلاء القيم التي تضمن عدم انحراف الحكام بوظائف الدولة الاقتصادية والثقافية لصالح أنفسهم، هو إحياء سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة، ولا ينكرها إلا مكابر، وهي حقوق وواجبات شرعها الله للعلاقة بين الحكام والمحكومين في كل عصر ومكان، وسوف يحاسب عليها الحكام بمستوياتهم الثلاثة الجنود والوزراء ورؤساء الدول، سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين، تماما كما سيحاسب الناس في كل زمان ومكان على حدود الله، لا يعفيهم في ذلك إنكارهم لها، فهي شريعة الله في الكون لا تتبدل. وإحياء سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة لدى كل فرد مسلم، هو استكمال لأحياء سنة الرسول الشريفة في كافة العبادات.

لقد كانت دولة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين الفاضلة التي لم تستمر أكثر من أربعين عاماً تجربة فريدة غير مسبوقة في التاريخ الإنساني، وبالتالي لا يوجد ما يشبهها في الأطر القانونية المدنية ولا المؤسسية السياسية، ولا يعنى ذلك أنه لم تكن هناك دولة، بل هناك دولة يمكن إحياؤها بإحياء سنة الرسول الكريم في الحكم والإدارة في سلوكيات الأفراد المسلمين فيكف كل منهم عن منع حق غيره في الشورى وحرية الرأي، أو اللجوء إلى تغييب وعي الآخرين أو التكبسب من ذلك، وأن يكف كل منهم عن التكسب من السلطة العامة المفوضة إليه، أيا كان مستوى سلطته صغيراً أو كبيراً. وأن يرد المظالم، ولا يعين ظالماً، بوجود مثل هؤلاء الأفراد، يمكن أن يخرج من بينهم من يكمل العمل الذى بدأ ولم يكتمل، ويستنبط لدولة الخلفاء الراشدين الأطر القانونية والمؤسسية.

فى موضوع الحقوق والواجبات بين الحكام والمحكومين. نجد سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة، قد بينها الله للناس لكى تطبق وتحترم، لا لكى يتناقلها الناس باعتبارها تاريخاً ومتحفاً، فالإسلام من خلال هذه السنة، يدعم حرية الرأي (الشورى)، ويحرم الاعتقال الوقائى (واقعة تهديد أبو لؤلؤة الأسير لعمر، ثم عدم اعتقاله رغم أنه علم التهديد)، ولم يكشف الإنسان قيمة التمسك بهذه الحقوق والواجبات إلا بعد تقدم علوم السياسة والإدارة وفيما يعرف بالديموقراطية، بل ويزيد شرع الله على الديموقراطية الغربية فى أنه يحرم تغييب الوعى بوسائل الإعلام باعتبارها من جرائم الفراعنة وشبهات قول الزور وعدم أمانة الشهادة، ويضع أساساً أخلاقياً متيناً يستند على المبادئ الإسلامية الصحيحة لا يسمح بالتلاعب بالحقوق السياسية والاجتماعية للمحكومين، وهى قيم رفيعة تمثل عصب ما تهدف إلى تحقيقه أرقى الديموقراطيات الحديثة، وإحياء سنة الخلفاء الراشدين فى سلوكيات الأفراد المسلمين يدعم وثوق هذه النظم الحديثة فى مواطنيها من المسلمين بأنهم أول حماة هذا التحضر الاجتماعى، وفى ذلك نقول أيضاً أن أساس اتباع هذه القيم الرفيعة فى التعامل هو تقوى الله فى الإسلام وفى سنة الخلفاء الراشدين فى الحكم والإدارة، بينما هو توازنات

سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحداثة
د/ بهاء الدين محمود محمد منصور

القوى، في الديمقراطية، فإذا تقدمت تقنيات الإعلام بما يسمح بالتأثير على الناهجين وتزييف وعيهم فهو فعل قانوني في الديمقراطية ولا عقوبة عليه، بينما هو فعل مرفوض وتعد على الحقوق في سنة الخلفاء الراشدين في الحكم والإدارة فحقوق الضعفاء والمغلوبين والغافلين محفوظة على أساس من تقوى الله سبحانه وتعالى، وبذلك تتفوق الثقافة السياسية الإسلامية القائمة على إعلاء سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة، على الثقافات السياسية العلمانية في أن هناك وازعاً دينياً راسخاً بالإضافة إلى الوازع الثقافي والأخلاقي يدفع إلى الحفاظ على هذه القيم الرفيعة.

في موضوع العلاقة بين الحكام والمحكومين، صحيح الشرع الإسلامي واضح، وهو سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة، ومن رغب عنها فلا يكون ذلك إلا عن اجتهاد بحسن نية لظروف تستوجب ذلك، أو عن ابتداء افتعله لغرض في نفسه، وفي كلتا الحالتين، على من فعل ذلك أن يدافع عن نفسه، فإن الله لا يقبل أن يشرك به بقول أو عمل أو فرعة، ولا أذكر في ذلك المقام إلا حديث رسول الله ﷺ «تركتم فيكم ما إن تمسكتكم به لن تضلوا بعدى أبداً، كتاب الله وسنتي». والأحرى بالمسلمين الحريصين على إتباع سنة الرسول الكريم في العبادات والمعاملات الاجتماعية، أن يحرصوا أيضاً على سنته في الحكم والإدارة وأساسها تجنب البغى على الآخرين مستغلين السلطة والنفوذ التي هي أساساً أمانة استأمنهم الله عليها وتجنب جرائم التربح من السلطة ظاهرة وباطنة، عينية وغير عينية، مالية وغير مالية، سنة يلتزم بها الغفير والوزير ورئيس الدولة.

المراجع

- [١] «تطور النظام السياسى فى مصر، ١٨٠٣ - ١٩٩٩»، د. على الدين هلال، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، ٢٠٠٢.
- [٢] «تاريخ الطبرى، تاريخ الأمم والممالك»، لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى، المجلد الثانى (من السنة الأولى للهجرة لغاية السنة ٣٥ للهجرة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٠٨ هجرية - ١٩٨٨ م.
- [٣] «حياة محمد»، محمد حسين هيكل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١ (الطبعة السادسة عشرة).
- [٤] «الفاروق عمر»، محمد حسين هيكل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦ (الطبعة الثامنة).
- [٥] «عبقريّة عمر»، عباس محمود العقاد، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٦.
- [٦] «فقه السنة»، الشيخ سيد سابق، المجلد الثالث (الجزء التاسع)، دار الريان للتراث (مكتبة الخدمات الحديثة)، القاهرة، ١٩٨٧.
- [7] «Public Administration, An Action Orientation», Robert B. Denhart & Joseph W. Grubbs, Fourth Edition, Thomson Wadsworth, Australia, United States. 2003, Chapter 11, p 398 *parity principle*.